المطابقة بين المبتدأ والخبر

بقلم الدكتور

أحمد التّجَاني ثاني سعد الأزهرِيّ

دكتوراه في اللغويات من كلية اللغة العربية بالقاهرة ـ جامعة الأزهر
جمهورية مصر العربية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م
الجزء الأول (إصدار ديسمبر)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

المطابقة بين المبتدأ والخبر

أحمد التّجَاني ثاني سعد الأزهرِيّ

دكتوراه في اللغويات من كلية اللغة العربية بالقاهرة ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : AbuimadForyou@yahoo.com

الملخص

موضوع البحث: دراسة قاعدةٍ مهمةٍ مِن قواعد بابِ الابتداء، وهي المطابقةُ بين المبتدأ والخبر من الناحية النظرية.

هدف البحث: تفصيل عبارات النحاة الواردة في حكم المطابقة بين المبتدأ والخبر، وتمحيصها في ضوء الأصول النحوية، وتحرير القواعد المعتمد عليها التي لا تكاد ترد في الكتب النحوية التعليمية.

مكونات البحث: اشتمل البحثُ على مقدمةٍ فيها أهميةُ الموضوعِ، وأسبابُ اختياره، ومنهجُ البحث، ثم التمهيد الذي احتوى على تحديد المفاهيم لمصطلحات البحث من التطابق، والمبتدأ والخبر، ثم جاء في المبحث الأولِ استقراءُ نصوص النحاة بخصوص حكم التطابق بين المبتدأ والخبر على حسب قدرات الباحث، في حين اشتمل المبحثُ الثاني على دراسة تطابق المبتدأ والخبر المفرد المشتق، وتناول المبحثُ الثالث ما يتعلَّقُ بتطابق المبتدأ والخبر المفرد الجامد، ثم جاء في الخاتمةِ أهَمُّ نتائج البحث، ثم قائمةُ المصادر والمراجع.

منهج البحث: اعتمد الباحثُ على المنهجِ الوصفي التحليلي الاستقرائي، حيث قام باستقراء جزئيات الموضوع في المصادر النحوية، ودرسَها دراسةً تحليلية، مع إبداء آرائه وملحوظاته في المسائل، وترجيح ما يراه راجحا مدعوما بالدليل.

نتائج البحث: ظهر في البحث أنّ التطابق يُستعمَل في عدة أبواب نحوية، ومعانيه مختلفةٌ باختلافِ الأبواب، وأنّ ما شاع بين الدارسين من وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ ليس على إطلاقِه، بل مسألةٌ متعددةُ الأحوالِ، حيث يكون التطابقُ واجبا حينا، ويكون ممنوعا حينا ثانيا، ويكون جائزا حينا ثالثا، بالإضافة إلى النتائج الفرعية المذكورة في خاتمة البحث.

الكلمات المفتاحية : التطابق ، المبتدأ والخبر، دراسة نحويةٌ نظريّةٌ .

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

Matching between subject and predicate

Ahmed Al-Tijani Thani Saad Al-Azhari
PhD in Linguistics from the Faculty of Arabic Language in Cairo - Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt .
Email: AbuimadForyou@yahoo.com

Abstract

The Coronavirus (Covid-19) pandemic constitutes a global event that has a significant impact on people's lives, their relationships with themselves, their society and the universe. This major event stimulated contemplation, rethinking, and approaching the pandemic from different angles. The novel, considering its imaginative nature and infinite openness, represents an important literary genre in being affected by, interacting with, and reconstructing the real context. This study seeks, according to a thematic approach, to reveal the manifestations of the Coronavirus pandemic in the Arab novel by studying a group of novelistic samples that dealt with this pandemic and interacted with it, in order to discern its narrative manifestations and reveal its specificity. The study uses theoretical approaches that discussed diseases and epidemics in literature, which contributes to discering, enhancing and interpreting the manifestations. The study concluded by showing the novels' preoccupation with the pandemic and seeking to portray its effects on human and their relationships with themselves, with others, and with the universe, influencing the text and the narrative structure .

Keywords: Pandemic Literature, Coronaviruses, Novel, Disease, Covid-19 .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمدُ لله الذي جَعَلَ العلمَ مَنَاطَ الهُدَى والرَّشَادِ، وقَيَّضَ لخدمةِ العلمِ خِيارَ العبادِ، والصّلاةُ والسّلامُ على أفصَحِ مَن نطق بالضادِ، سيِّدِنا محمدٍ المُفَدَّى بالمُهَجِ وفِلَذِ الأكبادِ، صلاةً وسلاما يَتَيَسَّرُ بهما كلُّ مُرَاد، وعلى آلِه صحبِه حقَّ قدْرِه ومقدارِه العظيمِ.

أمّا بعدُ، فإن مِنَ المُعتادِ عليه – فيما استفاض مِن كلامِ العرب – أنْ يتطابَقَ المبتدأ والخبرُ في الإفراد والتثنيةِ والجمعِ، وفي التذكير والتأنيثِ، كما اطَّرَد بينهما التطابُقُ في الإعرابِ، حتى جعل ذلك الإمامَ أبا حيّان الأندلسيَّ تـ ٧٤٥ هـ يَعُدُّ خبرَ المبتدأ مِنَ التوابعِ، حيث عرَّفه بأنه: **(التابعُ اللّازمُ رفعُه المُستَقِلُّ به فائدةُ الإسنادِ)** (١).

غير أنّ مسألةَ التطابُق بين المبتدأ والخبرِ لم تحظَ بالتحريرِ المألوفِ في المسائلِ النحويّةِ، حتى لا تكاد تَجِدُ مَن يتعرّضُ لها من النحاةِ إلا وهو يمُرُّ بها مرورَ الكرامِ، وفي هذه الصفحاتِ ما يشفي العليلَ، ويروي الغليلَ فيها بإذن اللهِ تعالى.

ومِن خلالِ التَّتَبُّعِ للأبحاثِ التخصُّصِيَّةِ والرسائلِ العلميةِ عثرتُ على ثلاثة أبحاثٍ تَتَنَاوَلُ موضوعَ التطابُقِ بين المبتدأ والخبر، وهي كالآتي:

-: **(المطابقة في النحو العربي، وتطبيقاتُها في القرآن الكريم)**، رسالةٌ علميّةٌ للباحث/ فراس عصام شهاب السامرائي، للحصول على درجة التخصص **(الماجستير)** في اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب – جامعة البصرة – ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.

---

(١) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان (ص: ٥٨).

وقد تكوَّنَتْ هذه الرسالةُ مِن ثلاثة فصول، أحدُهنّ بعنوان: **(المطابقة بين المسند والمسند إليه)**، وثانيهنّ: **(المطابقة بين التابع والمتبوع)**، وثالثُهنّ: **(المطابقة بين الضمير ومرجعه)**، ولا يخفى أنّ الفصلَ الأوّلَ منها هو المُشتَرَكُ فيه بينها وبين بحثي هذا في الموضوع، وهو المطابقةُ بين المسندِ والمسند إليه، وقد جعل له الباحثُ مبحثين أولهما بعنوان: **(المطابقة بين المبتدأ والخبر)**، وثانيهما: بعنوان: **(المطابقة بين الفعل والفاعل)**.

والمبحثُ الأوّلُ مِن مبحثَيِ الفصلِ الأوّلِ هو عينُ موضوع بحثِي هذا، ولم يردْ فيه إلا كلامٌ مُطلَقٌ حول وقوعِ التطابُقِ في العدد والجنس والتعريف والتنكير، وحولَ عدمِ وقوعِه، يذكر الباحثُ أمثلةً لِمَا وقع فيه التطابقُ، وأمثلةً لِمَا افتُقِدَ فيه التطابُقُ، ويعرِضُ أقوالَ العلماءِ في توجيهِها [١]، غير أنّ عملِي يتمَيَّزُ عن عملِه الرائعِ في أنه يسعى إلى تحريرِ القواعدِ في حكم التطابُقِ بين المبتدأ والخبر مِن خلالِ نصوص النحاةِ في كتب النحو، ونصوصِ المُعرِبين في توجيه نصوص القرآن الكريم في كتبِ الإعراب.

-: **(التطابق النحوي والعدول عنه بين ركني الجملة الاسمية في القرآن الكريم)**، للدكتور/ محمد بن صالح – بحث في مجلة الآداب واللغات – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر – العدد التاسع – ماي ٢٠١٠ م.

وهذا البحثُ في الحقيقة مجرَّدُ مقالٍ كما وصفه كاتبُه بنفسه، فهو يقع في إحدى عشرة صفحةً بالمقدمةِ وقائمةِ المصادر والمراجع، تحدَّثَ فيها عن التطابُقِ بين المبتدأ والخبر في الإعراب، والتذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع، وفي التعريف والتنكير، وليس له فيه إلا التمثيلُ لوقوعِ التطابق في بعض الآيات القرآنية، وعدمِ التطابق في بعض الآيات.

---

(١) اطلعت على الرسالة على موقع (جامع الكتب الإسلامية) WWW.KETABONLINE.COM.

-: **(المطابقة بين المبتدأ والخبر في صحيح البخاري)**، للأستاذين: أ.د جهاد يوسف العرجا – وأ. رنده حموده، بتاريخ ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م، وهو بحثٌ تطبيقيٌّ لا نظريٌّ كما يكشف عنه عنوانُه، وليس فيه إلا عرضُ الأحاديثِ التي جاء فيها الخبرُ مُطَابِقًا للمبتدأ، والتي جاء الخبرُ فيها على خلافِ المبتدأ، وذِكْرُ ما قاله العلماءُ في توجيه ذلك.

وهذه الأبحاثُ الثلاثةُ كلُّها دراسةٌ تطبيقةٌ، ولا يخفى أنّ الدراسةَ النظريّةَ للمسائل العلمية يجب أن تسبق الدراسةَ التطبيقيّةَ، ومِن ثَمَّ يُؤخذ عليها أنها انطلَقَتْ مِن كلامٍ مُطْلَقٍ في وجوب التطابق بين المبتدأ والخبر يَرِدُ في كتب النحاة، وعليه جاء بحثي لتحرير القواعد والضوابطِ في المسألة، وهو عملٌ لا أعرف أنّ أحدا سبقني إليه.

وقد عالجتُ البحثَ بالمنهج الوصفي التحليلي المبنيِّ على استقراء نصوص النحاةِ في المسألة على حسب المصادر التي هي في مُتناوَلِ أيدي الباحثين، والمنتهِي بإبداء الملحوظات على ما عنّ لي اعوِجاجُه، وبما أنّ خبرَ المبتدأ إذا كان جملةً لا يتعلَّقُ به حكمُ التطابُقِ إلا في الضميرِ الرابطِ والإشارةِ المُنزَّلةِ منزلتَه، وإذا كان شبهَ جملةٍ يعود بالنظرِ إلى المُتعلَّق المحذوفِ إلى الجملةِ أو إلى المفرد اقتصر هذا البحثُ على الخبر المُفرَدِ دون الجملةِ وشبهها، ومِن أجل ذلك تَكَوَّنَ على النحو الآتي:

التمهيد: (مصطلحات البحث)

المبحث الأول: (التطابق بين المبتدأ والخبر في التراث النحوي)

المبحث الثاني: (التطابق بين المبتدأ والخبر المفرد المشتق)

المبحث الثالث: (التطابق بين المبتدأ والخبر المفرد الجامد)

الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث

قائمة المصادر والمراجع

محتويات البحث.

هذا وما كان مِن صوابٍ فمِنَ اللهِ بمحضِ فضلِه، وما كان مِن سهوٍ فمِنِّي ومِنَ الشيطانِ، واللهَ أسألُ وبنبيِّهِ أَتَوَسَّلُ أن يُجْبِرَ الخاطرَ بأجرِ الاجتِهادِ إنْ لم يُضَفْ إليه أجرُ إصابةِ الحق.

والله على ما نقول وكيل، وهو الهادي إلى سواء السبيل

كتبه العبد الفقير إلى الله

الدكتور/ أحمد التجاني ثاني سعد الأزهري

التمهيد

(مصطلحات البحث)

أولا: مفهوم التطابق

إنّ (**التطابُقَ والمطابقةَ**) مصدرانِ قياسِيَّانِ لفعلِ: (**طابَق يُطابِق**)، بمعنى التوافق والموافقة، ويقال: (**طابَقْتُ بين الشيئين**) أي: جعلتُهما على حذوٍ واحدٍ، وألزقتُهما [١]، ولا يكاد يظهر أنهما مِنَ المصطلحاتِ النحويَّةِ المُحَرَّرِ لها تعريفٌ دقيقٌ كالمعهودِ في تحديدِ معاني المصطلحات.

غير أنّ معنى الكلمتين في النحوِ يختلِفُ باختِلافِ الأبواب التي تُذكَرانِ فيها، فهما في النعت الحقيقي يُقصَد بهما التناسبُ في أربعةٍ مِن عشرة، وهي (**الرفع، والنصبُ، والجر، والإفراد والتثنية، والجمع، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث**)، وفي النعت السببي على لغة جمهورِ العرب يُقصَد بهما التناسبُ في اثنين مِن خمسةٍ، وهي: (**الرفع والنصب والجر، والتعريف والتنكير**)، وفي باب الضمير والإشارة يُقصَد بهما التناسبُ في اثنين من خمسة أيضا، وهي (**الإفراد والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث**).

وأما في بابِ المبتدأ والخبرِ فالمقصودُ منهما التناسُبُ بينهما في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيثِ، بالإضافةِ إلى اطِّرادِ التطابُق بينهما في الرفعِ، وأما في التعريف والتنكير فالأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفةً، والأصلُ في الخبرِ أن يكونَ نكرةً، نحو قوله تعالى: ﴿**وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ**﴾[٢]، فلا تطابُقَ بينهما في التعريف والتنكيرِ أصالةً، غير أنه قد يتطابقان في التعريف، نحو: (**أخوك صديقي**)، وعليه قولُه تعالى: ﴿**ٱللَّهُ**

---

(١) ينظر: الصحاح (**ط ب ق**) (٤ / ١٥١٢).

(٢) (التغابن: ٤).

﴿ٱلصَّمَدُ﴾[١]، وفي التنكير كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ**﴾[٢]، وقوله ﷺ: (**قولٌ بالمعروفِ صدقةٌ، ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ**) [٣]، وهذه الصورُ الثلاثةُ متفقٌ على جوازها بين النحاةِ مطلقا [٤].

وهناك صورةٌ رابعةٌ مختلَفٌ فيها، وهي أن يكون المبتدأ نكرةً، والخبرُ معرفةً، نحو: (**خيرٌ منك زيدٌ**)، و(**سواء عليّ قيامُك وقعودُك**)، حيث قرَّر ابنُ أبي الربيع ما يفيد جوازَه مطلقا قياسا على ما حكاه سيبويه عن العرب مِن قولِهم: (**إن خيرًا منك زيدٌ**) [٥]، ولم أجد ذلك في كتابه، وكلُّ ما في الأمرِ أنه افترضَه، ثم ذكر أنه ليس بوجهٍ، فقال: "وتقول: (**إن قريبًا منك زيدًا**) إذا جلعتَ (**قريبًا منك**) موضعَه، وإذا جعلت الأولَ هو الآخرَ قلت: (**إن قريبًا منك زيدٌ**)، وتقول: (**إن قريبًا منك زيدٌ**)، والوجهُ إذا أردتَ هذا أن تقول: (**إن زيدًا قريبٌ منك**)؛ لأنه اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ" [٦]، ثم نصّ في موضعٍ آخر على أن

---

(١) (الإخلاص: ٢).

(٢) (البقرة: ٢٢١).

(٣) أخرجه مسلمٌ في صحيحه – كتاب الزكاة – باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوعٍ من المعروف – (١٠٠٦).

(٤) ينظر: الأصول في النحو (١ / ٦٥ – ٦٧)، وشرح الكتاب للرماني (١ / ١٥٥)، والمقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٣٠٥ – ٣٠٩)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص: ٨٠)، والكافي في شرح الهادي للزنجاني (١ / ٣٦١ – ٣٦٣)، والصفوة الصفية للنيلي (٢ / ٨٠١ – ٨٠٢)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص: ١٠٦ – ١٠٧)، والتذييل والتكميل (٣ / ٣٢٢ – ٣٢٥)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٠٩٩ – ١١٠٣)، والمقاصد الشافية (٢ / ٣٥ – ٣٧)، وشرح الأنموذج للأردبيلي (ص: ١١٣ – ١١٥)، والكناش في النحو والصرف (١ / ١٤٤ – ١٤٥).

(٥) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ٥٣٦).

(٦) الكتاب (٢ / ١٤٢)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٤٧٠ – ٤٧١)،

جوازَ الإخبارِ عن النكرةِ بالمعرفةِ مختصٌّ بباب كان، وأنه مِن ضرورة الشعر، وأنه في ضعفٍ مِنَ الكلامِ [١]، وهذا نصُّ كلامِه: "ولا يُبدَأ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرةُ، أَلا ترى أنَّك لو قلت: **(كان إنسانٌ حليمًا)**، أو **(كان رجلٌ منطلقًا)**، كنتَ تُلْبِسُ، لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبْدَءوا بما فيه اللَّبسُ، ويَجعلوا المعرفةَ خبرًا لِمَا يكون فيه هذا اللبسُ، وقد يجوز في الشعر وفي ضعْفٍ مِنَ الكلام؛ حَمَلَهم على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة **(ضَرَبَ)**، وأنّه قد يُعلَم إذا ذكرتَ زيدًا وجعلته خبرا أنه صاحبُ الصَّفة على ضعفٍ من الكلام، وذلك قولُ خِداش بن زُهير:

فإنّكَ لا تُبالي بعد حَوْلٍ * أَظَبْيٌ كان أُمَّك أم حِمارُ** [٢]

وقال حسانُ بن ثابت:

كأَن سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسِ * يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ** [٣]

---

(١) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي (٩ / ٢٩٠).

(٢) البيت من الوافر منسوبٌ إلى خداش وجرير، وإلى ثوران بن فزارة العامري، و**(ظبيٌ)** إمّا اسمٌ لـ **(كان)** المُضمَرةِ المفسَّرةِ بالمذكورةِ، وإمّا مبتدأ مخبرٌ عنه بما بعده، والمعنى أنّ الإنسان إذا كبر، وقام على رجله، واستغنى بنفسِه لا يضرُّه نسبُه، ولا ينفعُه أنْ كانتْ أمُّه جميلةً كالظبي، ولا يضُرُّه أنْ كانت قبيحةً كالحمار. ينظر: المقتضب (٤ / ٩٤ – ٩٥)، وشرح الكتاب للرماني (١ / ١٥٦)، والمسائل المنثورة (ص: ٢٢٢)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٩١٨ – ٩١٩)، وخزانة الأدب (٩ / ٢٩٢ – ٢٩٤).

(٣) البيت مِنَ الوافر لحسان بن ثابت مِن قصيدةٍ له في مدح النبيﷺ وهجاءِ كفّارِ قريش، والشاهدُ فيه الإخبارُ عن النكرة وهي **(عسل وماء)** بالمعرفة، وهو **(مزاجَها)**، وهناك روايةٌ برفعِ **(مزاجُها)**، فتُعَدُّ **(يكون)** شأنيةً، و**(مزاجُها)** مبتدأ، و**(عسل وماء)** خبر المبتدأ، والجملةُ في محلِّ النصب خبرٌ لضمير الشأن المستتر في **(يكون)** ولا شاهد في البيت حينئذ، وروايةٌ أخرى:**(يكون مزاجُها عسلاوماءُ)** على أن **(ماء)** مبتدأ مخبرٌ عنه بمحذوفٍ، تقديره: وفيه ماءُ، ولا شاهدَ في البيتِ أيضا. ينظر: ديوان حسان (ص:١٨)، والمقتضب (٩٢/٤)، والأصول في النحو(٦٧/١)، وشرح الكتاب للسيرافي(٣٠٦/١–٣٠٧)، وخزانة الأدب (٢٨٩/٩).

وقال أبو قيس بن الأَسلت الأنصاريّ:

أَلاّ مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عنّي * أَسِحْرٌ كانَ طِبَّك أَمْ جُنونُ** (١)

وقال الفرزدقُ:

أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغِةِ إذ هَجا * تَمِيمًا بجَوْفِ الشامِ أَمْ مُتَساكِرُ**(٢)

فهذا إنشادُ بعضِهم، وأكثرُهم يَنْصِبُ السكرانَ ويَرْفع الآخِر على قطعٍ وابتداءٍ" (٣).

ويظهر مِن هذا النصِّ أنّ سيبويه على القول بأنّ الضميرَ العائدَ على النكرةِ يُعَدُّ نكرةً مطلقا، حيث جعل قوله: **(أظبيٌ كان أمَّك)**، و**(أسِحرٌ كان طِبَّك)**، و**(أسكرانُ كان ابنَ المراغةِ)** في إحدى روايتيه شواهدَ على الإخبارِ عن النكرةِ بالمعرفةِ في ضرورةِ الشعرِ، ولا يخفى أنّ المخبَرَ عنه في هذه الشواهدِ هو الضميرُ المستترُ في **(كان)**، فعدَّه الإمامُ نكرةً لأنه يعود على نكرة، وهو بمنزلةِ: **(مررتُ برجلٍ وكلمتُه)** (٤)، وهذا أحدُ الأقوالِ الثلاثةِ

---

(١) البيتُ من الوافر، و**(الطِّبُّ)** في البيت بمعنى العلة والسبب، و**(سحرك)** من إضافة المصدر إلى المفعول، والمعنى أن الشاعر يسأل حسان بن ثابت عن سبب هجائه، أهو سحرٌ أم جنونٌ. ينظر: شرح أبيات كتاب سيبويه للنحاس (ص: ٣٨)، وخزانة الأدب (٩ / ٢٩٥ – ٢٩٦).

(٢) البيت من الطويل للفرزدق من قصيدةٍ له في هجاء جرير، و**(المراغة)** بمعنى الأتانِ التي لا تمتنِعُ من الفحول، وهي لقبٌ أطلقه الفرزدق على أمِّ جرير، يعني به أنها راعيةُ الحمير، فيسمي جريرا بابن المراغة. ينظر: المقتضب (٤ / ٩٣)، والمسائل المنثورة (ص: ٢٢٢)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٨٧٤)، وشرح أبيات المغني (٧ / ٦٩ – ٧١)، وخزانة الأدب (٩ / ٢٨٨ – ٢٩٢).

(٣) الكتاب (١ / ٤٨ – ٤٩) وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١ / ٣٠٥ – ٣٠٧)، والتعليقة للفارسي (١ /)، وشرح الكتاب للرماني (١ / ١٥٥ – ١٥٧).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١ / ٣٠٥ – ٣٠٦)، وشرح الكتاب للرماني (١ / ١٥٦)، والنكت للشنتمري (١ / ٢٧١ – ٢٧٣).

الواردةِ في المسألةِ [١]، على أنه يظهر لي قولٌ رابعٌ، حاصلُه أنّ الضميرَ العائدَ على النكرةِ كالمعرَّفِ ب(**أل**) الجنسيةِ نحو: (**الحمار**) في قوله: ﴿**كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا**﴾ [٢]، والعَلَمِ الجنسيِّ، نحو: (**أُسامةُ خيرٌ مِن ثعالةَ**)، فهذه الثلاثةُ كلُّها تُعَدُّ مِنَ المعارفِ لفظا يجوز فيها كلُّ ما يجوز فيها مِن كونِها مبتدأً، وصاحبَ الحالِ، وإن كانت في المعنى بمنزلةِ النكراتِ، وعليه يسقط الاستشهادُ بغيرِ بيتِ حسان بن ثابتٍ مِن شواهِدِ سيبويه.

وباستِقراءِ نصوصِ النحاة في هذه المسألة – على قدر المستطاعِ – يظهر أنّ الإخبارَ عن النكرة بالمعرفةِ لا يجوز إلا في أربعةِ مواضعَ، وهي:

<u>الأول:</u> أنْ تكونَ النكرةُ لفظَ (**سواء**) الواقعَةَ بعدَها جملةٌ في موضعِ الخبرِ، وذلك كقوله تعالى: ﴿**سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ**﴾ [٣]، وقوله تعالى: ﴿**سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ**﴾ [٤]، على أنّ (**سواء**) مبتدأ مخبَرٌ عنه بالجملةِ التي بعده، وإن كانتِ الجملةُ في تأويل المعرفةِ، أي: سواءٌ عليهم إنذارُك وعدمُه؛ لأنّ الإخبارَ عن النكرةِ بالمعرفةِ أخفُّ مِن وقوع

---

(١) يقابله القولُ بأن الضمير العائد على النكرةِ معرفةٌ مطلقا، والقولُ بأنه يُعدُّ نكرةً إذا عاد على واجب التنكير، نحو: (**ربه رجلا**)، ومعرفةً إن عاد على جائز التنكير كالشواهد التي وردت في نص سيبويه. للاستزادة في هذه المسألة ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ١٥٤)، وشرح الكافية للرضي (٣ / ١٤٤)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ١٦٤)، وكتابي مرجع الضمير في آيات الأحكام وأثره في اختلاف الفقهاء (١ / ٩٠ – ٩٢).

(٢) (الجمعة: ٥).

(٣) (البقرة: ٦).

(٤) (المنافقون: ٦).

الجملةِ مبتدأً وإن كانتْ في معنى المفرد [١]، بالإضافةِ إلى أنّ همزةَ التسويةِ كهمزةِ الاستِفهامِ في وجوبِ الصدارةِ، فلا يصِحُّ أن يكون **(سواء)** خبرًا مقدَّمًا؛ لأنه حينئذٍ معمولٌ للمبتدأ، وما قبلَ هذه الهمزةِ لا يكون معمولا لِما قبلَها، ولو قيل: **(سواءٌ عليَّ زيدٌ وبكرٌ)** لوجب أنْ تكونَ النكرةُ خبرًا مقدَّمًا لزوالِ العِلَّتَينِ [٢].

يقول أبو علي الفارسي: "فإن قلت: لِمَ زعمتم أنّ **(سواء)** يرتفِعُ بالابتِداءِ على ما عليه التلاوةُ، وأنت إذا قدَّرْتَ هذا الكلامَ على ما عليه المعنى، فقلت: **(سواءٌ عليهم الإنذارُ وتركُه)** كان **(سواء)** خبرَ ابتِداءٍ مقدَّمًا، فهلّا قلتَ فيها ذلك أيضا قبلَ تقديرِ الكلام بالمعنى؟ فالقولُ في هذا أنّ **(سواء)** يرتفِعُ حيث ذكرْنا بالابتِداءِ، وإن كان في قوله: **(سواء عليهم الإنذارُ وتركُه)** يرتفع بأنه خبرٌ مقدَّمٌ؛ وذلك أنه لا يخلو في قولك: **(سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم)** مِن أن يرتفِعَ بأنه مبتدأ، أو خبرُ مبتدأ، فإن رفعتَه بأنه خبرٌ لم يجُز؛ لأنه ليس في الكلامِ مُخبَرٌ عنه، فإذا لم يكن مُخبَرٌ عنه بطل أن يكون خبرا؛ لأن الخبرَ إنما يكون عن مُخبَرٍ عنه، فإذا فسد ذلك ثبت أنه مبتدأ، وأيضا فإنه لا يجوز أن يكون خبرًا؛ لأنه قبلَ الاستِفهامِ، وما قبلَ الاستِفهامِ لا يكون داخلا في حيِّزِ الاستِفهامِ، فلا يجوز – إذن – أن يكون الخبرُ عمّا في الاستفهام متقدِّما على الاستفهام" [٣].

---

(١) ينظر: الحجة للفارسي (١ / ٢٦٨ – ٢٧٤)، ونتائج الفكر للسهيلي (ص: ٤٣٦ – ٤٣٧)، والبسيط لابن أبي الربيع (١ / ٥٣٦ – ٥٣٧)، والبحر المحيط (١ / ٢٠٩ – ٢١١)، والدر المصون (١ / ١٠٥).

(٢) ينظر: الحجة للفارسي (١ / ٢٦٨ – ٢٧٤)، ونتائج الفكر للسهيلي (ص: ٤٣٦ – ٤٣٧)، والبسيط لابن أبي الربيع (١ / ٥٣٦ – ٥٣٧).

(٣) الحجة (١ / ٢٦٨ – ٢٦٩).

الثاني: أنْ تكونَ النكرةُ مِنَ الأسماء المبهمةِ، كأسماءِ الاستفهام، نحو: **(مَن زيدٌ)**، و**(ما أنتَ وزيدٌ)**، و**(كم مالُك)**، و**(كم جريبًا أرضُك)** خلافا للأخفش، و**(كيف زيدٌ)**، و**(ما)** التعَجُّبِيَّةِ، نحو: **(ما أحسنَ زيدًا)** على أنها نكرةٌ تامّةٌ، و**(كم)** الخبريَّةِ، نحو: **(كم عالمٍ يُخلِصُ للعلمِ)**، و**(منذ)** إذا ارتفع ما بعدَها، نحو: **(ما رأيتُ زيدًا منذُ يومُ الجمعةِ)**، فالأسماء المبهمةُ **(مَن، وما، وكم، وكيف، ومنذُ)**، نكراتٌ، وهي في محلِّ الرفع مبتدآتٌ مخبَرٌ عنها بالمعارف المذكورةِ بعدها [(١)]؛ وذلك لأنّ الغالبَ في أسماء الاستفهامِ أن تقع بعدها النكراتُ والجملُ، والظرفُ، نحو: **(مَن قائمٌ)**، و**(ما فعله زيدٌ)**، و**(مَن عندك)**، فبما أنها حينئذٍ مبتدآتٌ مخبرٌ عنها بالنكراتِ دون أيِّ إشكالٍ، حُمِلَ عليها ما وقعت المعارفُ بعدها، نحو: **(من زيدٌ)** لطردِ البابِ على وتيرةٍ واحدةٍ [(٢)]، كما حُمِل ما لا يدلُّ على الاستِفهامِ مِنَ الأسماء المُبهَمَةِ على أسماءِ الاستِفهامِ لاشتراكِهما في صفةِ الإبهام.

الثالث: أن تكون النكرةُ نعتا سببيًّا ليستْ مِنَ المشتقاتِ التي يصحُّ لها العملُ في الاسمِ الظاهرِ المرفوعِ المذكورِ بعدها، وذلك كاسمِ التفضيلِ نحو: **(مررتُ برجلٍ خيرٌ منه أبوه)**، و**(مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أخوه)**، وكالاسمِ

---

(١) ينظر: الكتاب (٢ / ١٦٠)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٤٨٥)، والتعليقة للفارسي (١ / ٣٠٢)، وشرح الجمل لابن خروف (١ / ٤٠٢)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١ / ١٩٢ – ١٩٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٩٥ – ٢٩٦)، والتذييل والتكميل (٣ / ٣٣٥ – ٣٣٦)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٢٥٨)، والمساعد لابن عقيل (١ / ٢٢٠)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٢ / ٩٣٠ – ٩٣١)، وتعليق الفرائد للدماميني (٣ / ٥٨)، والمنهل الصافي في شرح الوافي له (١ / ٢٤٢ – ٢٤٣)، وموصل النبيل للشيخ خالد الأزهري (١ / ٢١٠)، وهمع الهوامع للسيوطي (١ / ٣٢٥).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٩٥)، والتذييل والتكميل (٣ / ٣٣٥)، والمساعد (١ / ٢٢٠).

الجامدِ، نحو: **(مررتُ برجلٍ أبٌ لك صاحبُه)**، و**(مررتُ برجلٍ حسبُك مِن رجلٍ هو)**، ونحو: **(مررتُ برجلٍ أيُّما رجلٍ هو)**، وكلفظِ **(سواء)** في نحو: **(مررتُ برجلٍ سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ)** [١]، وذلك لأن الاسم الظاهرَ المرفوعَ لا يصِحُّ أن يكون معمولا لاسم التفضيلِ؛ لأنه لا يعمل في الظاهر إلا في مسألة الكحل، ولو حلَّ اسمُ الفاعل أو اسمُ المفعول محلَّه، فقيل: **(مررتُ برجل فاضلٍ أبوه)** لجازَ أن يكون معمولا له، ومِن ثَمَّ ارتفع اسمُ التفضيلِ على أنه مبتدأ لِيكونَ ما بعده معمولا له مِن هذه الجهة، ولم يُجعَل اسمُ التفضيل خبرا مقدما، والمرفوعُ مبتدأ مؤخرا ليطرِدُ في المسألةِ كونُ المرفوعِ معمولا لمَما قبلَه، سواءٌ أكان مشتقا أم كان جامدا [٢].

وتعبيري عن هذه الصورة أدقُّ مِن تعبيرِ العلامةِ السيوطي، حيث خصَّصها بأفعل التفضيل [٣]، فخرجتْ مِنها نحوُ: **(سواء، وأب، وأي)** المضافة إلى أفعل التفضيل في المسألة، وهي منها؛ بدليل أن سيبويه لم يُعَنْوِن للمسألةِ بما يخصُّ اسمَ التفضيل، وإنما عبّر عنه بما هو أعمُّ، حيث قال: "هذا بابُ ما جرى مِنَ الأسماء التي تكون صفةً مجرى الأسماءِ التي لا تكون صفةً، وذلك **(أفعل منه)**، و**(مثلك)**، وأخواتهما، و**(حسبك من رجل)**، و**(سواء عليه الخيرُ والشرُّ)**، و**(أيما رجلٍ)**، و**(أبو عشرة)**، و**(أبٌ لك)**، ...، وإنما

---

(١) الكتاب (٢ / ٢٥ – ٢٦)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٣٥٥ – ٣٥٧)، وشرح الجمل لابن خروف (١ / ٤٠٢)، والتذييل والتكميل (٣ / ٣٣٦)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٢٥٨)، والمساعد (١ / ٢٢٠)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٢ / ٩٣٠ – ٩٣١)، وتعليق الفرائد للدماميني (٣ / ٥٨)، وموصل النبيل (١ / ٢١٠)، وهمع الهوامع للسيوطي (١ / ٣٢٥).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٣ / ٣٣٦).

(٣) ينظر: همع الهوامع (١ / ٣٢٥).

صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفةً مِن قِبَلِ أنها ليست بفاعلةٍ، وأنها ليستْ كالصفاتِ غير الفاعلةِ، نحو: **(حسن، وطويل، وكريم)**" [١].

الرابع: أن يدخلَ على المبتدأ والخبر فعلٌ ناسخٌ في ضرورةِ الشعر [٢]، ومنه قولُ الشاعر:

أهابُك إجلالا، وما بكِ قدرةٌ * عليَّ، ولكنْ ملءُ عينٍ حبيبُها** [٣]

على أنّ **(ملءُ عينٍ)** مبتدأ، وهو نكرةٌ، و**(حبيبُها)** خبرُ المبتدأ، وهو معرفةٌ، وذلك أنّ غرضَ الشاعر أنْ يخبرَ عن الذي يُهَابُ مع عجزِه، ويعظُمُ في العيون أنه حبيبٌ لها، ولم يُرِد أن يخبر بأنّ حبيبَ العين عظيمٌ فيها؛ لأن ذلك معلومٌ لا فائدة في الإخبار به [٤].

وهذا تحريرٌ للمسألةِ في ضوء نصوص النحاة، ولا تكاد تجدها مجموعةً بهذا التحرير في غير بحثنا هذا بفضل الله سبحانه وتعالى.

---

(١) الكتاب (٢ / ٢٤)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٣٥٥ – ٣٥٧).

(٢) ينظر: الكتاب (١ / ٤٨ – ٤٩)، والمقتضب (٤ / ٩٢ – ٩٤)، والأصول في النحو (١ / ٦٥ – ٦٧)، وشرح الكتاب للرماني (١ / ١٥٥ – ١٥٧)، وشرح الجمل لابن خروف (١ / ٤٢٦)، والكافي في شرح الهادي للزنجاني (١ / ٣٦١ – ٣٦٣)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص: ١٠٦ – ١٠٧)، والصفوة الصفية للنيلي (٢ / ٨٠١ – ٨٠٢)، والكناش في النحو والصرف (١ / ١٤٥)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٢ / ٩٣١ – ٩٣٢).

(٣) البيتُ من الطويل منسوب إلى قيس بن الملوح، وإلى نصيب بن رباح، ومعناه أن الشاعر يهاب محبوبته لتعظيمها، لا لأنّ لها قدرةً عليه، ولكن العين تمتلئ بشخص مَن تحب. ينظر: ديوان الحماسة لأبي تمام (ص: ٢٦٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢ / ٩٥٣ – ٩٥٤)، وتلخيص الشواهد (ص: ٢٠١ – ٢٠٢)، والمقاصد النحوية (١ / ٥٠٩ – ٥١١).

(٤) الصفوة الصفية للنيلي (٢ / ٨٠٢)، وينظر: الكناش في النحو والصرف (١ / ١٤٥)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٢ / ٩٣١ – ٩٣٢).

ثانيا: تعريف المبتدأ والخبر

لفظ **(المبتدأ)** في اللغة اسمٌ على وزن **(مُفْتَعَل)**، وهو اسم مفعول، أو اسم مكانٍ من فعل **(ابتدأ يبتدِئ)**، بمعنى: ما وقع عليه الابتداءُ، أو محلُّ الابتداء [١]، وفي الاصطِلاح: فالمبتدأ "هو الاسمُ المجرَّدُ عن العواملِ اللفظِيَّةِ مُسنَدا إليه، أو الصفةُ الواقعةُ بعد حرفِ النهيِ وألفِ الاستفهام رافعةً لظاهرٍ"[٢]، أو "ما عَدِمَ حقيقةً أو حُكمًا عامِلًا لفظِيًّا مِن مخبَرٍ عنه، أو وصفٍ سابق رافعٍ ما انفصَلَ وأغنى" [٣]، أو "اسمٌ أو بمنزلتِه، مُجَرَّدٌ عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبَرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمكتفًى به" [٤].

وأما الخبَرُ فهو في اللغة الحديثُ، وفي الاصطِلاح، كما عرَّفه ابنُ مالك بقوله:

والخبرُ الجزءُ المتم الفائده * كـ (اللهُ برٌّ)، و(الأيادِي شاهده)** [٥]

بمعنى أنه الجزءُ الذي حصلتْ به الفائدةُ مع مبتدأ غيرِ الوصفِ الرافعِ لِما يُغني عن الخبر [٦].

والتطابقُ بين المبتدأ والخبر يختلِفُ باختِلافِ نوع الخبرِ، فهو إذا كان جملةً ليستْ عينَ المبتدأ في المعنى فمُطَابقتُه محصورةٌ في الرابطِ الذي اشتمَلَ عليه إفرادا وتثنيةً وجمعا وتذكيرا وتأنيثا، وإذا كان مفردا فمطابقتُه تتمثَّلُ في

---

(١) ينظر: الصحاح (ب د أ) (١ / ٣٥).

(٢) شرح ابن الحاجب على كافيته (١ / ٣٥٣ – ٣٥٤)، وينظر: شرح الرضي على الكافية (١ / ٢٤٨ – ٢٥٥).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٦٧ – ٢٦٩).

(٤) أوضح المسالك لابن هشام (١ / ١٨٤ – ١٩٤).

(٥) خلاصة الألفية (ص: ٨).

(٦) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام (١ / ١٩٤).

واحدٍ مِنَ الإفراد والتثنية والجمع، وواحدٍ مِنَ التذكيرِ والتأنيثِ على ما يأتي تفصيلُه، وإذا كان شبهَ الجملةِ فلا يتعلَّقُ التطابقُ إلا بمتعَلَّقِه المحذوفِ وجوبا، وإذا كان جملةً هي عينُ المبتدأ في المعنى فلا يتعلَّقُ به حكمُ التطابق مطلقا؛ لخلوِّه عن الرابطِ، على حدِّ قوله ﷺ: **(أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَفْضَلُ الدُّعَاءِ الْحَمْدُ لِلَّهِ)** [١]، فقوله: **(أفضلُ الذكرِ)** مبتدأٌ مُخبَرٌ عنه بجملةِ: **(لا إله إلا الله)**، وقوله: **(أفضلُ الدعاءِ)** مبتدأٌ مخبرٌ عنه بجملة: **(الحمد لله)**، والجملتان المخبَرُ بهما قد عَرِيَتَا مِنَ الرابطِ؛ لأنّ كلتيهما عينُ المبتدأ المخبَرِ بها عنه في المعنى.

(١) حديث صحيح أخرجه الحاكم في المستدرك – كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح – (١٨٣٤).

المبحث الأول

تطابق المبتدأ والخبر في التراث النحوي

يظهر في كتبِ النحوِ أنّ جمهورَ النحاةِ قد سكتوا عن حكمِ التطابُقِ بين المبتدأ والخبرِ في الإفراد والتذكير وفروعِهما، فضلا عن أن يحظَى بكتاب مستقل، كما أُفْرِدَتْ بعضُ مسائل الابتداء بالتأليف، مثل: **(الفوائد المحرَّرة في مسوغات الابتداء بالنكرة)** للشيخ إسماعيل الجرّاحِي العجلوني، على أنّهم يُقرِّرون أنّه يجبُ أن يكونَ الخبرُ المفرَدُ هو المبتدأَ في المعنى حقيقةً أو مجازًا، وأنه يجبُ إذا كان مشتَقًّا أو مؤوَّلا به أن يتضمَّن ضميرا يعود على المبتدأ، أو أن يعملَ في الاسم المضافِ إلى ضميره، وأطلق الكوفِيُّون وجوبَ تضمُّنِ الخبرِ المفردِ للضميرِ حتى وإن كان جامدا غيرَ مؤوَّلٍ بالمشتق.

وإذا صحَّ للشيخِ خالدٍ الأزهريِّ حملُ تضمُّنِ الخبرِ المشتقِّ ضميرَ المبتدأ على أنه بمعنى التطابق بينهما في الإفرادِ والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيثِ فالتطابُقُ بين المبتدأ والخبر مقرَّرٌ في جميع كتب النحو بلا استثناء، وهذا نصُّ الأزهري: "...، وإمّا مشتَقٌّ، وهو ما أشعَرَ بمعنى الفعلِ الموافقِ له في المادّةِ بالنظرِ إلى القياسِ الاستِعمالِيِّ كـ **(قائم)**، فإنه دالٌّ على معنى **(قام)**، وإذا أُخبِر به عن مبتدأ، فيتَحَمَّلُ ضميرَه، وإلى ذلك أشار الناظمُ بقولِه:

....، وإنْ * يُشتَقَّ فهو ذُو ضميرٍ مُستَكِن**

نحو: **(زيدٌ قائمٌ)**، و**(الزيدان قائمان)**، و**(الزيدون قائمون)**، و**(هندٌ قائمةٌ)**، و**(الهندان قائمتان)**، و**(الهنداتُ قائماتٌ)**، فالخبرُ في ذلك كلِّه متحمِّلٌ لضميرٍ مستترٍ عائدٍ على المبتدأ، والألفُ في **(قائمان)**، والواوُ في **(قائمون)** حرفان دالّان على التثنية والجمعِ كما في **(الرجلان)**، و**(الزيدون)**" [(١)].

---

(١) التصريح (١ / ٥٢٢ – ٥٢٣).

ويَرِدُ – عندي – على العلامةِ الأزهري في هذا التوضيحِ أمران اثنان:

أحدهما: أنّ الخبر المفرَدَ المشتقَّ مُتَّفَقٌ على أنه يتحمَّل ضميرَ المبتدأ إذا لم يرفعِ الاسمَ الظاهرَ، وهو مع ذلك قد ورد غيرَ مطابقٍ للمبتدأ في مواضِعَ كثيرةٍ منها ما هو قياسيٌّ، كقوله تعالى: ﴿**نَّحنُ أَعلَمُ بِمَا يَستَمِعُونَ بِهِۦ**﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿**وَٱمرَأَتِي عَاقِرٞ**﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿**هُمُ ٱلعَدُوّ**﴾ (٣)، ولو كان تحمُّلُ المشتقِّ ضميرَ المبتدأ بمعنى مطابقتِه له في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيثِ لامتنَعَ أن يكونَ في هذه الأخبارِ ضميرُ المبتدأ، وهو على خلافِ الإجماعِ.

ثانيهما: أنّ الخبرَ المفرَدَ الجامدَ لا يتحمَّلُ ضميرَ المبتدأ عند الجمهورِ، وقد ثبتتْ فيه مطابقةُ المبتدأ بكثرةٍ، بل هي القياسُ والأصلُ فيه، فيقال: **(زيدٌ أسدٌ)**، و**(هند شمسٌ)**، و**(الزيدان أسدان)**، و**(الهندان شمسان)**، و**(الزيدون أسودٌ)**، و**(الهنداتُ شموسٌ)**.

والذين تطرَّقوا لمسألةِ التطابق بين المبتدأ والخبر في مؤلفاتِهم بالنصِّ يمكن تصنيفُهم إلى صنفين:

الأول: مَن قرَّر التطابُقَ على إطلاقِه دون أي تقييدٍ:

ولعل أوَّلَ مَن نص على حكم التطابق بين المبتدأ والخبر دون أي تقييدٍ هو أبو القاسم الثمانيني تـ ٤٤٢ هـ حيث يقول: "فالذي يدلُّ على أنّ المفرَدَ هو الأصلُ في الخبرِ أنه يرتفِع برفعِه، ويُوَحَّدُ بتوحيدِه، ويُثَنَّى بتثنيتِه، ويُجمَعُ بجمعِه، ويؤنَّث بتأنيثِه، ويُذكَّر بتذكيرِه، فلولا أنّ الثانيَ هو الأوّلُ لَمَا لزِمَتْه

(١) (الإسراء: ٤٧).
(٢) (آل عمران: ٤٠).
(٣) (المنافقون: ٤).

هذه الأحكامُ، تقول: (**زيدٌ قائمٌ**)، و(**هندٌ جالسةٌ**)، و(**الزيدان قائمان**)، و(**الهندان جالستان**)، و(**الزيدون قائمون**)، و(**الهنداتُ جالساتٌ**)، فقد رأيتَ كيف تبِعَ الخبرُ المبتدأَ في الأحكامِ التي ذكرتُها، ولو قلت: (**زيدٌ قائمان**)، أو (**الزيدان قائمون**) لم يجُزْ لمخالفةِ الثاني للأوّلِ" (١).

وثانيهم الشريفُ عمرُ بنُ إبراهيم الكوفي تـــ ٥٣٩ ه حيث يقول: "والخبرُ على ضربَينِ: مفردٍ وجملةٍ، والأصلُ هو المفرَدُ؛ والدليلُ على ذلك أنّ المفرَدَ يُوَحَّدُ بتوحيدِ المبتدأ، ويُثنَّى بتثنيتِه، ويُجمَعُ بجمعِه، ويُؤنَّث بتأنيثِه، نحو قولك: (**زيدٌ قائمٌ**)، و(**الزيدان قائمان**)، و(**الزيدونَ قائمون**)، و(**هندٌ قائمةٌ**)، وما أشبَه ذلك" (٢).

وثالثهم أبو البقاء العكبريُّ تـــ ٦١٦ هـــ حيث يقول: "وخبرُ المبتدأ إذا كان مفردا كان هو المبتدأَ في المعنى، فعند ذلك يكونُ على حسبِه، فيُخبَر عن المثنَّى بمثنًّى، وعن الجمعِ بالجمع، وعن المؤنَّثِ بمؤنَّثٍ، كما في الصفة، كقولك: (**زيدٌ منطلِقٌ**)، و(**الزيدان منطلقان**)، و(**الزيدون منطلقون**)، و(**هندٌ قائمةٌ**)، ونحو ذلك" (٣).

ورابعهم صدر الأفاضل الخوارزمي تـــ ٦١٧ هـــ حيث يقول: "...، فإن سألتَ لِمَ لا يجوز أن يكون (**الزيدان**) هاهنا – أي: قولك: (**أقائمٌ الزيدان**) – مبتدأ، و(**قائم**) خبرُه؟ أجبتُ: لأنّ المبتدأ متعدِّدٌ، فوجب أن يكون الخبرُ أيضا متعددا، كقولك: (**الزيدان قائمان**)، و(**قائمان الزيدان**)، ولا يجوز: (**الزيدان قائمٌ**)، ولا (**قائمٌ الزيدان**)" (٤).

---

(١) شرح اللمع للثمانيني (١ / ٣٢٨).

(٢) شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الزبيدي الحسيني الكوفي (ص: ٨٤).

(٣) المتبع في شرح اللمع (١ / ٢٢٥).

(٤) التخمير (١ / ٢٧١ – ٢٧٢).

وفي هذا السياق ما يظهر في نص ابن هشامٍ تـ ٧٦١ هـ : "...، وقد تكلَّفَ بعضُهم في البيت الأول، فزعم أنّ **(نحن)** للمُعظِّمِ نفسِه وأنّ **(راضٍ)** خبرٌ عنه، ولا يُحْفَظ مثلُ **(نحن قائم)**، بل يجبُ في الخبرِ المطابقةُ، نحو: ﴿**وَإِنَّا لَنَحنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝ وَإِنَّا لَنَحنُ ٱلمُسَبِّحُونَ**﴾ (١)، وأمّا ﴿**قَالَ رَبِّ ٱرجِعُونِ**﴾ (٢) فَأَفْرَدَ، ثمّ جَمَعَ؛ لأنّ غيرَ المبتدأ والخبر لا يجبُ لهما مِنَ التطابُقِ ما يجبُ لهما" (٣).

ومِنَ المُحدَثِين الذين أطلقوا في تقريرِ مسألةِ التطابقِ الشيخُ محمد محيي الدين في تحفتِه السنيةِ، حيث يقول: "ولا بدَّ في المبتدأ والخبر أنْ يَتَطَابَقَا في الإفرادِ، نحو: **(محمدٌ قائمٌ)**، والتثنيةِ نحو: **(المُحَمَّدانِ قائمانِ)**، والجمعِ، نحو: **(المُحَمَّدُونَ قائمون)**، وفي التذكيرِ كهذه الأمثلةِ، وفي التأنيثِ، نحو: **(هندٌ قائمةٌ)**، و**(الهندانِ قائمتانِ)**، و**(الهنداتُ قائماتٌ)**" (٤).

الثاني: مَن قرَّر التطابُقَ مع بعضِ التقييدِ:

إنّ الذين قرَّروا التطابق بين المبتدأ والخبر مع بعضِ التقييدِ على خلافٍ في كمّيّةِ التقييد، وكيفيّتِه، حيث جاء في كلامِ ابن الأثير تـ ٦٠٦ هـ التقييدُ بأن لا يرفعَ الخبرُ اسمًا ظاهرًا، ولا يكون اسمَ تفضيلٍ مجردا من **(أل)** والإضافةِ، في حين جاء جاء في كلام عز الدين الزنجاني تـ ٦٥٥ هـ وابن القواس الموصلي تـ ٧٢٣ هـ التقييدُ بأنْ لا يرفع الخبرُ المشتقُّ الاسمَ الظاهرَ فقط، بمعنى أنّ الخبرَ إذا رفع الظاهرَ، فحكمُه حكمُ الفعلِ يُؤنَّث بتأنيث

---

(١) (الصافات: ١٦٥ – ١٦٦).
(٢) (المؤمنون: ٩٩).
(٣) مغني اللبيب (٢ / ٧١٤).
(٤) التحفة السنية (ص: ٢٥٤).

الاسمِ الظاهرِ المرفوعِ به وجوبا أو جوازا، ولا يكون على لغة الجمهورِ إلا مفردا، ومِن هنا لا يطابق المبتدأَ إلا في الإعرابِ فقط.

يقول ابن الأثير: "إذا كان الخبَرُ مفرَدًا غيرَ ظرفٍ ولم يرفعْ ظاهرًا كان بعدَةِ المبتدأ إلا (**أفعلُ مِن كذا**)، فإنه يكون للاثنين، والجمعِ والمؤنث على حدِّ واحدٍ، تقول في الأول: (**زيدٌ قائمٌ**)، و(**هندٌ قائمةٌ**)، و(**الزيدان قائمان**)، و(**الزيدون قائمون وقيامٌ**)، وتقول في الثاني: (**زيدٌ أفضلُ منك**)، و(**هندٌ أحسَنُ منك**)، و(**الزيدان أعلَمُ منك**)، و(**الزيدون أشرَفُ منك**)" (١).

أمّا الزنجاني فقد قال: "...، ومع المضمَرِ يُؤَنِّثُ الصِّفةَ، ويُثَنِّيها، ويجعلُها على حسب المبتدأ، ومع الظاهرِ تُراعِي حالَه مِنَ التذكيرِ والتأنيثِ، فتقول: (**زيدٌ ذاهبةٌ جاريَتُه**)، و(**هندٌ حسَنٌ غلامُها**)، يؤنِّث (**ذاهبة**)، وإن كان خبرًا عن (**زيد**)، لأنك شغلتَه بالجاريةِ وهي مؤنثةٌ، ويُذكّر (**حسن**) وإن كان خبرا عن هند؛ لأنك شغلته بـ (**غلامها**) وهو مذكر" (٢). وأمّا ابن القواس فقد قال: "ويُشتَرَطُ في الخبرِ المُفرَدِ مطابَقتُه للمبتدأ في أمرين: **أحدهما:** في الضمير لِما قبله مِن متكلِّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، **وثانيهما:** في الإفرادِ والتثنيةِ والجمع والتذكيرِ والتأنيثِ والإعرابِ ما لم يكنْ مِن فعل السبب، فإنه لا يُشتَرَط فيه إلا المطابقةُ في الإعرابِ" (٣).

وقد جاء بدرُ الدين الدماميني تـ ٨٢٨ هـ، وقيّد حكمَ التطابق بالخبر المشتق وما بمنزلته، فقال ما نصُّه: "ويجب أن يكون هو – أي: الخبرُ – طبِقَ المبتدأ في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمعِ مدةَ ما أمكن ذلك، بأن

(١) البديع في علم العربية (١ / ٧٩).
(٢) الكافي في شرح الهادي (١ / ٣٦٥).
(٣) شرح ألفية ابن معط لابن القواس (٢ / ٨٢٨).

يكون الخبرُ على مَن هو له مشتقا أو جاريا مجرى المشتق، كـ **(زيد قائم، وقُرَشيٌّ)**، و**(هندٌ قائمةٌ، وقُرشيَّةٌ)**، و**(هما قائمان، وقرشيان)**، أو **(قائمتان، وقرشيتان)**، و**(هم قائمون، وقرشيون)**، و**(هنَّ قائماتٌ، وقرشيَّاتٌ)**" [١]، في حين زاد عليه البركليُّ [٢] قيدا آخر، وهو أن لا يكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمعُ، كـ **(أفعل)**، و**(فعيل)** بمعنى: مفعول، وهذا نص كلامِه: "**(ويُطابِقه)** أي: ويُطابق الخبرُ المبتدأَ في التذكيرِ والتأنيثِ والإفرادِ وضِدَّيْهِ لو كان الخبرُ مشتقًا، لا بدَّ أن يزيد: أو في حكمِه كالمنسوبِ، ولم يكن **(أفعَلَ مِن)**، ولا **(فعيلا)** بمعنى مفعولٍ، ولا نحوَه" [٣].

وبنصوص هؤلاء الأئمة يظهر أنّ التطابُقَ بين المبتدأ والخبر لا يجوز إطلاقُه، فهو مقيدٌ بأربعة قيود، وهي:

الأول: أن يكون الخبرُ مفردا مشتقا، فإذا كان جملةً أو شبهَ جملةٍ، أو مفردا جامدا، فلا يجب فيه التطابقُ على حدِّ ما نص عليه الدماميني، والبركليُّ.

الثاني: أنْ لا يرفعَ الخبرُ المشتقُّ الاسمَ الظاهرَ، فيجبُ حينئذٍ إفرادُه، وإن كان المبتدأ مثنًّى أو جمعا، ومرفوعُه مثنًّى أو جمعا، فيقال: **(الزيدان مُدَرِّسٌ أبواهما)**، و**(الطُّلابُ مُتمكِّنٌ مُعلِّموهم)**، ويؤنَّث بتأنيث مرفوعِه وإن كان المبتدأ مذكرا، فيقال: **(زيدٌ مُدَرِّسةٌ أُختاه)**، و**(فاطمةُ مُعلِّمٌ أخواها)**.

---

(١) المنهل الصافي في شرح الوافي (١ / ٢٥٠).

(٢) هو الإمام تقي الدين محمد بن بير علي بن إسكندر البركلي الرومي التركي، النحوي الصرفي، ومن مؤلفاته إظهار الأسرار، وامتحان الأذكياء، وشرح المقصود في الصرف، ومتن العوامل، ولد في ٩٢٩ هـ، وتوفي في ٩٨١ هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٦ / ٦١)، وهداية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٢ / ٢٥٢ – ٢٥٣).

(٣) امتحان الأذكياء (شرح اللب للبيضاوي) (ص: ٢٩٨).

الثالث: أن لا يكون الخبرُ المشتقُّ اسمَ تفضيلٍ متعلِّقا به المجرورُ بـ**(مِن)**، فيجب أن يكون مفردا، وإن كان المبتدأ مثنى أو جمعا، وأن يكون مذكرا وإن كان المبتدأ مؤنثا.

الرابع: أن لا يكون الخبرُ على وزن **(فعيل)** بمعنى مفعول.

وقد فات هؤلاء الأئمةَ أن ينبّهوا على الفرق بين حكم الخبر الجامد والمشتق في مسألةِ التطابق، ومن هنا تميّز ابنُ الفخار تـ ٧٥٦ هـ على الأرجح – بالإشارة إلى ذلك، حيث يقول: "خبرُ المبتدأ على أربعة أقسامٍ: مفرد، وجملةٌ، وظرفٌ، ومجرورٌ، فإنْ كان مفرَدًا فلا يخلو أنْ يكونَ جامدا أو مشتقا، فإنْ كان جامدا طابق الأوّلَ في غير تشبيهٍ، كقولك: **(أخوك زيدٌ)**، و**(أخواك الزيدان)**، و**(إخْوَتُك الزيدون)**، وإن كان مشتقا فإن رفع ضميرَ الأولِ – أعني المخبر عنه به – لزمت المطابقةُ أيضا في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، وإن رفع اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا لزم الإفراد في أفصح الوجهين، كقولك: **(زيدٌ قائمٌ أبوه)**، و**(الزيدان قائمٌ أبواهما)**، و**(الزيدون قائمٌ آباؤهم)**، و**(زيدٌ هند ضاربُها هو)**، و**(الزيدان الهندان ضاربهما هما)**، و**(الزيدون الهنداتُ ضاربهنّ هم)**، فإن كان هذا الخبرُ ظرفا أو مجرورا فإن رفع ضميرَ الأولِ لزم تقديرُ ما يتعلَّقُ به مطابِقا، وإن رفع اسما ظاهرا لزم تقديرُه مفردا في أفصحِ الوجهين كما فُسِّر في المفرد المشتق قبلُ" (١).

وجاء في نهاية المطافِ الإمامُ أبو حيان تـ ٧٤٥ هـ، فزاد على كلِّ مَن سبقه في تفصيلِ جزئياتِ المسألةِ (٢)، على أنه لم يحرِّر المسألةَ على

(١) شرح الجمل لابن الفخار (١ / ٢٧٢ – ٢٧٣).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٤ / ٢٣ – ٢٦)، وارتشاف الضرب (٣ / ١١١٢ – ١١١٤).

المستوى المطلوبِ والمألوفِ في تقريرِ المسائل النحوية، وجاء بعده المـــرابطُ الدلائي تـــ ١٠٨٩ه، وردّد كلامَه دون أي إضافةٍ [١].

التعقيب:

إنّ حكم التطابق بين المبتدأ والخبر من الأحكامِ النحويةِ المسكوتِ عنها في جلِّ الكتب النحوية، ومن هنا كثر فيه التعميم والإطلاقُ وشيءٌ غيرُ قليـــلٍ من التخبُّطِ والتخليط، وحمل عددٌ من الأبحاثِ المعاصرةِ المسألةَ عنوانا لهـــا دون إضافةِ ما تنتظِرُه الصناعةُ النحويّةُ من التحقيق والتحريرِ !

وتحريرُ المسألةِ أن يقال: خبر المبتدأ إمّا أن يكون مشتقا، وإمّا أن يكون جامدا، ولكل منهما مبحثٌ مستقلٌّ على النحو الآتي.

والله ولي التوفيق

(١) ينظر: نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل (٣ / ١٠٥٤ – ١٠٥٦).

المبحث الثاني

التطابق بين المبتدأ والخبرِ المُفردِ المشتقِّ

الأصلُ في خبر المبتدأ أن يكون مفردًا؛ ولذلك حُمِلَت الجملةُ الواقعةُ موقعَه عليه في ثبوت الإعراب المحلِّيِّ لها، كما أنّ الأصلَ في الخبرِ المفردِ أن يكونَ مشتقا، بمعنى أن يكون اسمَ فاعلٍ، أو اسمَ مفعولٍ، أو صفةً مُشبَّهةً، أو صيغةَ المبالغةِ، أو اسمَ تفضيلٍ، فإذا كان الخبرُ مفردًا مشتقا وجب أن يُطابِقَ المبتدأَ في واحدٍ مِنَ الإفراد والتثنية والجمع، وفي واحدٍ من التذكير والتأنيث، بالإضافة إلى تطابقِهما في الرفعِ من الإعرابِ وجوبا، ولا يُستثنَى في حكم التطابق بينهما في غيرِ الإعراب إلا الأحوالُ الآتيةُ:

الأول: أن يرفع الخبرُ المشتقُّ الاسمَ الظاهرَ، فيجبُ أن يكون في التذكير والتأنيثِ على حسبِ مرفوعِه، وأن يكون مفردًا على لغةِ الجمهورِ وإن كان المبتدأ مثنًّى أو جمعا، نحو: **(الطلابُ نابغٌ مُعَلِّموهم)**، و**(الولدُ نابغةٌ مُعَلِّماتُه)**[1]، ومنه قولُه تعالى: ﴿**إِنَّ هَٰؤُلَآءِ مُتَبَّر مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِل مَّا كَانُواْ يَعمَلُونَ**﴾ [2]، فـ **(هؤلاء)** اسم إشارةٍ لجمعٍ، وهو مبتدأ مخبرٌ عنه باسمَيِ الفاعل **(مُتَبَّرٌ، وباطلٌ)**، وهما مفردانِ على خلاف المبتدأ، ومُذَكَّرانِ على مُراعاةِ لفظِ المرفوعِ بهما، وهو **(ما كانوا يعملون)**.

الثاني: أن يكون الخبرُ اسمَ تفضيلٍ مجرَّدًا مِن **(أل)**.

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية (١ / ٧٩)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٦٥)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٢ / ٨٢٨)، وشرح الجمل للفخار (١ / ٢٧٢ – ٢٧٣)، وامتحان الأذكياء للبركلي (ص: ٢٩٨).

(٢) (الأعراف: ١٣٩).

تفصيلُ ذلك أنّ اسمَ التفضيلِ الواقعَ خبرا إذا تجرّد مِن **(أل)** ولم يُضَفْ إلى المعرفةِ، وجب أن يكونَ مفرَدًا مذكّرًا دائما، وإن كان المبتدأُ مثنًّى أو جمعًا، أو كان مؤنَّثًا [١]، وإذا انضاف إلى ذلك تجرُّدُه مِنَ الإضافةِ فلا فرق بين المبتدأ الذي هو مفردٌ مذكّرٌ، وبين ما هو غيرُ ذلك، وعليه قولُه تعالى: ﴿**رَّبُّكُم أَعلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمۡ**﴾ [٢]، وقوله: ﴿**إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحسَنُ**﴾ [٣]، وقوله: ﴿**لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا**﴾ [٤]، و**(يوسف وأخوه)** متعاطفان، وهما في تقديرِ المثنى، وقوله: ﴿**لَأَنتُم أَشَدُّ رَهبَة فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِۚ**﴾ [٥]، وقوله: ﴿**هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطهَرُ لَكُمۡ**﴾ [٦].

وأمّا إذا كان مضافا، فالمضافُ إليه يختلف حكمُه في مطابقةِ المبتدأ وجوبا وجوازا بالنظر إلى كونِه جامدا أو مشتقا نكرةً أو معرفةً. فإذا أُضِيفَ إلى نكرةٍ جامدةٍ وجب أن يكون مفرَدًا مذكَّرا دائما، والنكرةُ المضافةُ إليه يجوز أن تكونَ على حسبِ المبتدأ إفرادا وتثنيةً وجمعًا، وتذكيرا وتأنيثا، فيقال: **(زيدٌ أفضلُ رجلٍ)**، و**(الزيدان أفضلُ رجلَين)**، و**(الزيدون أفضلُ رجالٍ)**، و**(هندٌ أفضلُ امرأةٍ)**، و**(الهندان أفضلُ امرأتين)**، و**(الهنداتُ أفضلُ نساءٍ)** [٧]، ويجوز عند بعضِهم أن تبقى النكرةُ على إفرادِها، فيقال: **(الزيدان أفضلُ**

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية (١ / ٧٩)، والتذييل والتكميل (٤ / ٢٥)، وارتشاف الضرب (٣ / ١١١٤)، وامتحان الأذكياء (ص: ٢٩٨)، ونتائج التحصيل (٣ / ١٠٥٦).

(٢) (الإسراء: ٢٥).

(٣) (الأنعام: ١٥٢).

(٤) (يوسف: ٨).

(٥) (الحشر: ١٣).

(٦) (هود: ٧٨).

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢ / ١١٣٠ – ١١٣١)، وارتشاف الضرب (٥ / ٢٣٢٣)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٣ / ٥٧٩).

رجلٍ)، و(**الزيدونَ أفضلُ رجلٍ)**، و(**الهندانِ أفضلُ امرأةٍ)**، و(**الهنداتُ أفضلُ امرأةٍ)** [١]، وهو ما نسبه السمينُ الحلبي إلى المبرِّدِ [٢]، وحُمِل عليه قولُه تعالى: ﴿**وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرۢ بِهِۦ**﴾ [٣]، على أنّ (**كافر**) اسمٌ جامدٌ خرج من باب الوصفيةِ، فصار كـ (**رجُل**) [٤]، وقيل هو مشتقٌّ نعتٌ لاسمِ الجمع، والتقدير: ولا تكونوا أوّلَ فريقٍ كافرٍ به [٥].

ووجهُ ذلك أنّ المضافَ إليه هنا تمييزٌ في الأصلِ، وأنه في تقدير (**مِن**)، كأنه قيل: زيدٌ أفضلُ مِن كلِّ رجلٍ، والزيدانِ أفضلُ مِن كل رَجُلَين، والزيدون أفضلُ مِن كلِّ رجالٍ، وهكذا [٦]، ونُقِل عن الفراءِ جوازُ التطابُقِ بين اسم التفضيل المضافِ إلى نكرةٍ غيرِ محضة تأنيثا وتثنيةً، نحو: (**هندٌ فُضْلَى امرأةٍ نعرِفُها**)، و(**الهندانِ فُضْلَى امرأتَينِ نَعْرِفُهُما**) [٧].

وإذا أُضِيفَ اسمُ التفضيل إلى نكرة مشتقةٍ وجبتِ المطابقةُ، فيقال: (**الزَّيدانِ أفضلُ طالبَينِ**)، و(**الزَّيدُونَ أفضلُ طالبِينَ**)، و(**الهِندانِ أفضلُ طالبتَينِ**)، و(**الهِنداتُ أفضَلُ طالباتٍ**)، وأجاز بعضُهم عدمَ المطابقة [٨]، وعليه في الظاهرِ قولُه تعالى: ﴿**وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرۢ بِهِۦ**﴾ [٩]، وقيل: هو مشتقٌّ

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٥ / ٢٣٢٣)، وهمع الهوامع (٣ / ٧٦).
(٢) ينظر: الدر المصون (١ / ٣١٧).
(٣) (البقرة: ٤١).
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٥ / ٢٣٢٣).
(٥) ينظر: الدر المصون (١ / ٣١٨).
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٥ / ٢٣٢٣)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٣ / ٥٧٩).
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٥ / ٢٣٢٣)، وهمع الهوامع (٣ / ٧٦).
(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢ / ١١٣٠ – ١١٣١)، وارتشاف الضرب (٥ / ٢٣٢٣)، والدر المصون (١ / ٣١٧).
(٩) (البقرة: ٤١).

نعتٌ لِاسم الجمعِ، والتقدير: أوَّلَ فريقٍ كافرٍ به [١]، وقد جاء الوجهان في قوله:

وإذا هُمُوا طَعِمُوا فَأَلْأَمُ طاعِمٍ * وإذا هُمُ جَاعُوا فشَرٌّ جِيَاعِ** [٢]

وإذا أُضِيفَ إلى اسمِ جمعِ جامدٍ أو إلى اسمِ جنسٍ مشتقٍّ جاز فيه عدمُ المطابقةِ فيقال: **(هؤلاءِ أفضَلُ حزبٍ)**، و**(هؤلاء أفضلُ راكبٍ)**، بمعنى: أفضل قومٍ راكبٍ، أو أفضل مَن ركِبَ [٣].

وإذا أُضِيفَ اسمُ التفضيلِ إلى معرفةٍ فالإضافةُ إمّا أنْ تكونَ على تقديرِ **(مِن)**، بأنْ يُضافَ إلى جنسِه على أنه زائدٌ عليه في الخصلةِ التي هو شريكُهم فيها، فيجوز فيه الوجهان:

أحدهما: أنْ يكونَ اسمُ التفضيلِ على حالِه مِنَ الإفرادِ والتذكيرِ، والمعرفةُ المضافةُ إليه هي التي تُطَابِق المبتدأ، فيقال: **(زيدٌ أفضلُ الرِّجالِ)**، و**(الزَّيدانِ أفضلُ الرجلَيْنِ)**، و**(الزَّيدُونَ أفضَلُ الرِّجالِ)**، و**(هندٌ أفضلُ البِنتِ)**، و**(الهندانِ أفضلُ البِنتَينِ)**، و**(الهنداتُ أفضلُ البَناتِ)**، وعليه قولُه تعالى: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُم أَحرَصَ ٱلنَّاسِ**﴾ [٤]، وأمّا قولُ الشاعر:

---

(١) ينظر: الدر المصون (١ / ٣١٨).

(٢) بيت من الكامل منسوبٌ لرجل جاهلي، وهو في هجاء قبيلةٍ ووصفِهم بأنهم أشرارٌ في حالةِ الغنى وفي حالةِ الفقر، والشاهدُ إفرادُ اسم التفضيل الواقعِ خبرا وإفرادُ ما أضيفَ إليه من الاسم المشتق مع أن المبتدأ جمعٌ في صدرِ البيت، وإفرادُ اسم التفضيل المخبَرِ به عن الجمع مع جمع المشتق الذي أضيف إليه في العجز. ينظر: معاني القرآن للفراء (١ / ٣٣)، والنوادر لأبي زيد (ص: ٤٣٤)، وارتشاف الضرب (٥ / ٢٣٢٤)، والدر المصون (١ / ٣١٧ – ٣١٨).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٤ / ٢٥)، وارتشاف الضرب (٣ / ١١١٤)، وامتحان الأذكياء للبركلي (ص: ٢٩٨)، ونتائج التحصيل (٣ / ١٠٥٦).

(٤) (البقرة: ٩٦).

يَصْرَعْنَ ذا اللُّبِّ حَتّى لا حَراكَ به * وهُنَّ أضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا** [١]

فإنّ المضافَ إلى اسمِ التفضيل، وهو **(خلق الله)** لم يطابق المبتدأ؛ لأنه مصدرٌ يصدقُ على الإناث والذكور، وعلى المفرد وغيره من المثنى والجمع على سواء.

ثانيهما: أنْ يُؤنّثَ اسمُ التفضيلِ إنْ أُسْنِدَ إلى المؤنَّثِ، ويُثَنَّى ويُجْمَعُ على حسب موصوفِه، بالإضافةِ إلى تثنيةِ المضافِ إليه وجمعِه، فيقال: **(الزَّيْدانِ أَفْضَلَا الرَّجُلَيْنِ)**، و**(الزَّيدُونَ أَفْضَلُو النّاسِ، أو أَفَاضِلُ النّاسِ)**، و**(هندٌ فُضْلَى البناتِ)**، و**(الهِندانِ فُضْلَيا البِنْتَيْنِ)**، و**(الهِنداتُ فُضْلُ البناتِ)**، وعليه قولُه تعالى: ﴿**جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا**﴾ [٢]، وقد قرئ في الشواذِّ ﴿أكبر مُجْرِمِيها﴾ بالإفراد [٣]، وفي قوله ﷺ **(أحاسِنُكم أخلاقا)** [٤]، والتقدير: هم أَحَاسِنُكم أخلاقا، وحُمِلَ عليه قولُه تعالى: ﴿**هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ**﴾ [٥]، وقيل **(أراذل)** في الآية جمعُ **(أَرْذُل)**، أو **(أَرْذَال)** وكِلاهما جمعٌ لـ **(رَذْل)** [٦]، فلا شاهدَ في الآية، وذهب ابنُ الأنباري إلى أنّ بقاءَ اسمِ التفضيلِ على حالِه مِنَ

---

(١) البيت من البسيط لجرير، وهو في وصفِ النساء بأنهنّ ضعافُ البنيةِ، وحِدادُ التأثيرِ، فهن يغلبْنَ على العاقِلِ، ويقع أمامهنّ صريعا، مع أنهن أضعف خلق اللهِ في بنية الجسم، والشاهدُ (هنّ أضعفُ خلقِ الله)، ووجهُه مذكورٌ فوقُ. ينظر: ديوان جرير (ص: ٤٩٢)، وارتشاف الضرب (٥ / ٢٣٢٣).

(٢) (الأنعام: ١٢٣).

(٣) ينظر: الكشاف (٢ / ٣٩٢)، والدر المصون (٥ / ١٣٧)، ومعجم القراءات (٢ / ٥٣٧).

(٤) حديث متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب الأدب – باب حسن الخلق والسخاء، وما يُكره من البخل – (٦٠٣٥)، ومسلم – كتاب الفضائل – باب كثرة حيائه ﷺ – (٢٣٢١).

(٥) (هود: ٢٧).

(٦) ينظر: الدر المصون (٦ / ٣١٠).

الإفرادِ والتذكيرِ أفصحُ استغناءً بمطابقةِ المعرفةِ المضافة إليه، وذهب أبو منصور الجواليقيُّ إلى أنّ مطابقةَ اسمِ التفضيلِ لموصوفِه أفصحُ [١].

وأمّا إذا كانت إضافةُ اسم التفضيلِ على غيرِ معنى **(مِن)** بأن يُضاف على سبيل التخصيصِ بغضِّ النظر عن معنى التفضيلِ، فإنّ مطابقةَ اسم التفضيلِ لموصوفِه واجبةٌ، فيقال: **(الزَّيدانِ أَفْضَلَا إخوتِهما)**، ولا يجوز أن يقال: **(الزَّيدانِ أفضلُ إخوتِهما)**، ويقال: **(الزيدانِ أفضَلا الناسِ)**، و**(الزيدون أفضلو الناس، أو أفاضل الناس)**، و**(هندٌ فضلى النساء)**، و**(الهندان فُضْلَيا النساء)**، و**(الهنداتُ فُضَلُ النساء)** [٢].

ومن هنا يظهر أنّ اسمَ التفضيلِ المجرَّدَ مِن **(أل)** يجب أن يكون مفردا مذكّرا، ولا يجوز أن يثنَّى أو يجمَعَ إلا إذا أُضيف إلى المعرفةِ، ووجه ذلك أنّ اسمَ التفضيلِ يستلزمُ أن تتعلّق به **(مِن)** الجارّةُ للمفضولِ لفظا أو تقديرا، وهو معها كالفعلِ مع فاعلِه [٣]، وأنه محمولٌ على فعلِ التعجُّبِ وجارٍ مجراه في شروطه، فكما أنّ فعلَ التعجُّبِ لا يتّصِلُ به تاءُ التأنيثِ ولا ضميرُ المثنّى ولا ضميرُ الجمعِ، فإنّ اسمَ التفضيل أيضا لا يؤنَّثُ ولا يثنَّى ولا يجمَعُ، وإنما جازتِ المطابقةُ في المضافِ إلى المعرفةِ، ووجبتْ في المقرونِ بـ **(أل)** لضعفِ شبهِهما بفعلِ التعجُّبِ [٤].

---

(١) ينظر: همع الهوامع (٣ / ٧٧).

(٢) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (٢ / ١٠٤١ – ١٠٤٣)، وشرح ابن الحاجب على كافيته (٣/ ٨٥٣)، وشرح الوافية نظم الكافية (ص: ٣٣٢ – ٣٣٤)، وشرح الكافية الشافية (٢ / ١١٣٧ – ١١٣٨)، وشرح التسهيل (٣ / ٥٨ – ٥٩)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص: ٣٤٤ – ٣٤٥)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٧٧١ – ٧٧٩)، والمقاصد الشافية (٤ / ٥٧٩ – ٥٨١).

(٣) المقاصد الشافية للشاطبي (٣ / ٥٧٨).

(٤) ينظر: الكتاب (٤ / ٣٥٠)، وشرح ابن الحاجب على كافيته (٣ / ٨٥٣)، والإيضاح في شرح المفصل له (١ / ٦٥٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٥٨ – ٥٩)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٣ / ٥٧٨ – ٥٧٩).

وأمّا إذا اقترَنَ اسمُ التفضيلِ بـــ **(أل)** فالمشهورُ المقرَّرُ أنه على حسبِ المبتدأ، وعليه قوله تعالى: ﴿**وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا**﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿**وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ**﴾ (٢)، وقرّر ابنُ الفرخان (٣) أنه لا يجوز أن يُثنَّـــى وأن يُجمَـــعَ وأن يُؤنَّث إلا بسماعٍ عن العرب؛ لأنّ هناك اسمَ تفضيلٍ لم يثبت تأنيثُه ولا تثنيتُـــه أو جمعُه، فلا يقال **(هندٌ الكُرْمَى)**، ولا **(هندٌ المُجْدَى)** لعدم ثبوته عن العرب، وإنما يقال: **(هندٌ الأكرمُ)**، و**(هندٌ الأمجَدُ)**، ولا يقال: **(الزيدان الأظرفانِ)**، ولا **(العلماءُ الأشارِفُ، أو الشُّـــرَفُ)**، لعدم استفاضتِه عن العرب، وإنمـــا يقـــال: **(الزيدان الأظْرَفُ)**، و**(الطُّلابُ الأشرفُ)** (٤)، وفيه بعضُ النظرِ عندي، حيـــث ثبت عن العرب في المسألةِ ما يصلح للقياس عليه، وهذا التقييدُ يحتـــاجُ إلـــى أدلةٍ صريحةٍ تُثبِتُه.

<u>الثالث:</u> أن يكون الخبرُ مِنَ المشتقاتِ التي يستوِي فيها المذكَّرُ والمؤنثُ، وهي محصورةٌ في الأربعة:

-: ما يدلّ على صفةٍ خاصّةٍ بالنساءِ كـــ **(حائض، وطامث، وطـــاهر، وحامل، وطالق)**، و**(مُطْفِل، ومُذْكِر)**، و**(مُضِرٌّ)** أي: مَن لزوجِها زوجةٌ أخرى، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ**﴾ (٥)، وقولُهم: **(طالقة، وحائضة)** شاذٌّ.

---

(١) (التوبة: ٤٠).

(٢) (آل عمران: ١٣٩)، و(محمد: ٣٥).

(٣) هو كمال الدين القاضي علي بن مسعود بن محمود بن الحكم بن الفرخان، المكنى بأبي سعد، ومن مؤلفاته المستوفى في النحو، وهو من العلماء المغمورين الذين لا يعرَفُ حتـــى تـــاريخُ وفاتهم فضلا عن تفاصيل حياتهم. ينظر: بغية الوعاة (٢ / ٢٠٦)، ومقدمة كتاب المســـتوفى (ص: ١١ – ١٣).

(٤) المستوفى لابن فرخان (١ / ١٣٤)، وينظر: ارتشاف الضرب (٥ / ٢٣٢١).

(٥) (آل عمران: ٤٠).

-: ما كان على وزنِ **(فَعُول)** بمعنى فاعِلٍ، نحو: **(صَبُور، وشَكُور، وظلوم، وغضوب)**، ومنه في الحديث: **(سوداء ولودٌ خيرٌ مِن حسناءَ لا تلد)** (١)، وقوله:

كرب القلبُ مِن جواه يذوب * حين قال الوُشاةُ: هندٌ غَضُوبُ** (٢)

وإذا نُقِلتْ إلى معنى الاسميَّة، أو كانت بمعنى مفعول دخلت التاءُ عليها نحو: **(عَدُوَّة، وجَزُورة)**، و**(شاةٌ أَكُولة)** بمعنى: شاةٌ تُؤكَل، و**(بقرةٌ حَلُوبةٌ)**، بمعنى: تُحْلَب إلا ما شذ في الباب، والظاهرُ أنّه تجوز في هذا الموضعِ المطابقةُ وعدمها؛ بدليل قوله تعالى: ﴿**كَانُواْ لَهُم أَعدَآء**﴾ (٣).

-: ما كان على وزن **(فَعِيل)** مِنَ الصفاتِ بمعنى: مفعول (٤)، وذُكِر مع موصوفِه، نحو: **(الكفّ خَضِيبٌ)** بمعنى: مخضوبة، و**(المرأة قتيلٌ)** بمعنى:

---

(١) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير – رقم (١٠٠٤).

(٢) بيتٌ من الخفيف منسوب إلى رجل من طيء، وإلى كلحبة اليربوعي، و**(الوُشاةُ)** جمع: واشٍ، وهو النمّامُ، والشاهدُ في الإخبار عن **(هند)**، وهو علم المؤنث بـ **(غَضُوب)** بلا تاء. ينظر: تخليص الشواهد (ص: ٣٣٠)، والمقاصد النحوية (٢ / ٦٩٥ – ٦٩٦)، والدرر اللوامع (١ / ٢٦٦).

(٣) (الأحقاف: ٦).

(٤) ما كان على **(فَعِيل)** صفةً يكون بمعنى اسم الفاعل على أنه مِن صيَغِ المبالغة نحو: **(عَلِيم، وسميع، وقتيل)**، أو على أنه صفةٌ مشبهة يدل على ثبوت معناه نحو: **(جَمِيل، وكَرِيم)**، ويكون أيضا بمعنى اسم المفعول، نحو: **(جَرِيح)** بمعنى: مجروح، و**(قتيل)** بمعنى: مقتول، وإذا كان **(فعيل)** بمعنى مفعول مقرونا مع موصوفِه فإنه يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، فلا تدخل عليه تاءُ التأنيث، وأمّا إذا كان بمعنى فاعل، فإن مؤنثه بالتاء: فيقال: **(رجلٌ جميلٌ وكريمٌ)**، و**(امرأةٌ جميلةٌ، وكريمةٌ)**. ينظر: المذكر والمؤنث للفراء (ص: ٥٤ – ٥٥)، والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (١ / ٤٩٢)، وأوجز المقال في شرح تحفة الأطفال في بيان حقائق الأفعال (ص: ٢٤٤ – ٢٤٥).

مقتولة، و(**الشاةُ ذبيحٌ**) [١]، وأمّا إذا حُذِف الموصوفُ فلا بدَّ مِن ذكر التاء، فيقال: (**قتيلة، وخضيبة، وذبيحة**) على الأصلِ، وعليه قوله تعالى: ﴿**وَٱلنَّطِيحَةُ**﴾ [٢].

يقول الإمام سيبويه: "وأما (**فعيلٌ**) إذا كان في معنى مفعولٍ فهو في المؤنثِ والمذكَّرِ سواءٌ وهو بمنزلة (**فعولٍ**)، ولا تجمعُه بالواو والنون كما لا تجمع (**فعولٌ**)؛ لأن قصتّه كقصتّه" [٣].

-: ما كان على وزن (**مِفْعال**) نحو: (**عائشةُ مِئْناثٌ**) أي: تلد الإناثَ، و(**زينبُ مِذْكارٌ**)، أي: تلد الذكورَ، و(**هندٌ مِحْماق**)، أي: تلد الحمقى، و(**فاطمةُ مِكْيَاس**)، أي: تلد الأذكياء [٤].

الرابع: أن يكون المبتدأ جمعا لغيرِ عاقل، فيجوز الإخبارُ عنه بصفةِ مفرَدةٍ مؤنّثةٍ، والإخبارُ عنه بجمع المؤنث السالم، فيقال: (**الكتبُ مفيدةٌ**)، و(**الكتبُ مفيداتٌ**).

ومِنَ الأولِ قولُه تعالى: ﴿**قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ**﴾ [٥]، وقولُه: ﴿**وُجُوه يَوۡمَئِذ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ [٦]، وقوله: ﴿**وُجُوه يَوۡمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝ عَامِلَةٞ نَّاصِبَةٞ**﴾ [٧]، وقولُه: ﴿**وُجُوه يَوۡمَئِذ مُّسۡفِرَةٞ ۝ ضَاحِكَةٞ مُّسۡتَبۡشِرَةٞ**﴾ [٨]، و(**وجوهٌ**)

---

(١) امتحان الأذكياء (شرح اللب للبيضاوي) (ص: ٢٩٨).

(٢) (المائدة: ٣).

(٣) الكتاب (٣ / ٦٤٧).

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء (ص: ٥١ – ٦٠)، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني (ص: ٦٦ – ٨١)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢ / ٥١ – ١٠٤).

(٥) (النحل: ٢٢).

(٦) (القيامة: ٢٢، ٢٣).

(٧) (الغاشية: ٢، ٣).

(٨) (عبس: ٣٨، ٣٩).

في هذه الآياتِ مبتدأ وسوَّغَ الابتداءَ بالنكرةِ وصفُها بـ **(ناضرة)** في الأولِ، و**(خاشعة)** في الثاني، و**(مُسفِرة)** في الثالثِ، أو كونُ المبتدأ في موضعِ تفصيلٍ، والخبرُ في الأول **(ناظرةٌ إلى ربها)**، وفي الثاني **(عاملةٌ ناصبةٌ)**، وفي الثالث: **(ضاحكةٌ مستبشرةٌ)**، و**(يومئذٍ)** في جميعِها ظرفٌ متعلقٌ بصفةِ المبتدأ، والتقدير: ووجوهٌ ناضرةٌ يومئذٍ ناظرةٌ إلى ربها، ووجوهٌ خاشعةٌ يومئذٍ عاملةٌ ناصبةٌ، ووجوهٌ مسفرةٌ يومئذٍ ضاحكةٌ مستبشرةٌ، ولا يصِحُّ أن يتعلَّقَ الظرفُ – أي: **(يومئذٍ)** – بمحذوفٍ على أنه صفةٌ للمبتدأ أو خبرٌ عنه كما توهَّم مَن توهَّمَ؛ لأنّ ظرفَ الزمان لا يخبَرُ به عن الجُثَّةِ [١]، ولا يكون صفةً عنها، ولا حالا لها [٢]، وعليه امتنع أن يكون **(يومئذ)** خبرا عن **(قلوب)** في قوله تعالى: ﴿**قُلُوب يَوْمَئِذ وَاجِفَةٌ**﴾ [٣]، لأنه يؤدِّي إلى الابتِداءِ بالنكرةِ المحضةِ، فوجب أن يتعلَّق بـ **(واجفة)** على أنه نعتٌ للمبتدأ [٤] وخبرُه جملةُ: ﴿**أَبصَٰرُهَا خَٰشِعَة**﴾ [٥]، وفيها الإخبارُ عن جمع غيرِ العاقلِ بصفة المفردةِ المؤنثةِ أيضا.

ومن الثاني قولُه تعالى: ﴿**وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۭ بِأَمرِهِۦٓ**﴾ بالرفعِ [٦]، وقوله

---

(١) ينظر: الدر المصون (١٠ / ٥٧٤ – ٥٧٧).

(٢) ينظر: حاشية ابن هشام الصغرى على الألفية (ص: ١١٦).

(٣) (النازعات: ٨).

(٤) ينظر: الدر المصون (١٠ / ٦٦٩ – ٦٧٠).

(٥) (النازعات: ٩).

(٦) (الأعراف: ٥٤)، و(النحل: ١٢) والرفعُ في الأعرافِ قراءةٌ متواترةٌ لابن عامرٍ، ولعاصمٍ في رواية أبي بكر وعاصمٍ، وغيرُهما من العشرة بالنصبِ. ينظر: السبعة (ص: ٣٨٢ – ٣٨٣، ٣٧٠)، والمبسوط في القراءات العشر (ص: ٢٠٩، ٢٦٣)، والإقناع (٢/ ٦٤٧، ٦٨١)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ٥١).

تعالى: ﴿**وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ**﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿**هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ**﴾ (٢)، على أنّ **(هنّ)** ضمير يعود على الأصنام، وهي من غير العقلاء.

الخامس: أن يكون الخبرُ على **(فَعِيل)** بمعنى فاعل، فيجوز أن يُخبَرَ به عن المؤنث، وعن المثنى والجمع، فمِنَ الأول قولُه تعالى: ﴿**وَهِيَ رَمِيمٞ**﴾ (٣)، ومن الثاني قولُه تعالى: ﴿**وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٞ**﴾ (٤)، على أنّ **(ظهير)** يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع (٥)، و**(كثيب مهيل)** في قوله تعالى: ﴿**وَكَانَتِ ٱلۡجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا**﴾ (٦)، ومثله **(صديق)** في قوله:

هُنَّ صَدِيقٌ للذي لم يَشِبِ * وهنَّ أعداءٌ لِذِي التَّشَبُّبِ** (٧)

وقوله:

نَصَبْنَ الهوى، ثمّ ارْتَمَيْنَ قلوبَنا * بأعيُنِ أعداءٍ وهنَّ صَدِيقُ** (٨)

---

(١) (الزمر: ٦٧).

(٢) (الزمر: ٣٨).

(٣) (يس: ٧٨).

(٤) (التحريم: ٤).

(٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢ / ٤٤٧)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢ / ٧٥٢)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٦ / ١٧٤)، والدر المصون (١٠ / ٣٦٧)، ودرسات لأسلوب القرآن (٨ / ٢٣٢).

(٦) (المزمل: ١٤).

(٧) بيتٌ من الرجز مجهولُ القائل، ومعناه وصف النساء بأنهن يكرهن العجائز، ويُعجبْنَ بالشبان، وقد استشهد به ابنُ هاني والأشموني على أن الصفة التي على وزن **(فعيل)** قد تلتزم الإفرادَ بغض النظر عن موصوفها. شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ(١٦٥/٢)، والمنهج السالك (٢٥٨/١).

(٨) البيت من الطويل لجرير، وهو في الديوان: بـ **(أسهُمِ أعداء)**، ومعناه وصف النساء بأنهن يأسرن قلوبَ الرجالِ بأعينٍ تفعل بهم مثلَ ما تفعل السيوفُ بالأعداء، والشاهد الإخبارُ عن جمع الإناث وهو **(هنّ)** بـ **(فعيل)** على لفظه وهو **(صديق)**. ينظر: ديوان جرير (ص: ٣١٥)، والخصائص (٢ / ٤١٢)، والتذييل والتكميل (٣ / ٢٧٤ – ٢٧٥).

والظاهر في نصوص كثيرٍ من النحاة أنّ كلَّ ما كان على وزنِ **(فعيل)** يجوز أن يُخبَرَ به عن المثنى والجمع كما يُخْبَرُ به عن المفرد (١)، والأقربُ – عندي – أن يكون موقوفا على السماع، وليس أمرُ **(فعيل)** بمعنى فاعل موقوفا على عدم المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع، بل يُخبر به أيضا عن المؤنث دون زيادة تاءٍ، كقوله:

فلَوْ أنّكِ في يومِ الرّخاءِ سألتِنِي * طلاقَكِ لم أبخَلْ وأنت صَدِيقُ** (٢)

ومنه قولُه تعالى: ﴿**إِنَّ رَحمَتَ ٱللَّهِ قَرِيب مِّنَ ٱلمُحسِنِينَ**﴾ (٣)،﴿**وَمَا يُدرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا**﴾ (٤).

وقد أول الشيخُ خالدٌ الأزهري صحّةَ الإخبارِ بـ **(فعيل)** هذا عن المثنى والجمع والمؤنث على لفظه بأنه يعود إلى اشتراكِه هو والمصدرُ في المجيء على هذا الوزنِ، فأُعطِيَ **(فَعِيل)** صفةً كـ **(ظهير)** حكمَ **(فعيل)** مصدرًا كـ **(نهيق، وصَهِيل)** بجامعِ اشتراكِهما في زنةٍ واحدةٍ (٥)، وفي كلام الصبّانِ ما

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٣ / ٢٧٤ – ٢٧٥)، وتمهيد القواعد (٢ / ٨٦٤)، وشرح ألفية ابن مالك لابن هانئ (٢ / ١٦٥)، وشفاء العليل (١ / ٢٤٣ – ٢٤٤)، وتعليق الفرائد للدماميني (٣ / ٢١)، وهمع الهوامع (١ / ٣١٠)، وامتحان الأذكياء للبركلي (ص: ٢٩٨)، ونتائج التحصيل (٣ / ٩٥٨ – ٩٥٩، ١٠٥٦)، والمنهج السالك (١ / ٢٥٨).

(٢) البيت من الطويل مجهول القائل، ومعناه افتخارُ الشاعر بكرمه، حيث إنه لا يردُّ السائل مهما كانت حاجتُه، حتى لو سألته زوجُه الطلاقَ لجاد بما تريد، والشاهد الإخبارُ عن المؤنث بـ **(صديق)** على لفظه. ينظر: شرح شواهد المغني (١ / ١٠٥ – ١٠٦)، وخزانة الأدب (١٠ / ٣٨١)، والدرر اللوامع (١ / ٣٠٢ – ٣٠٣).

(٣) (الأعراف: ٥٦).

(٤) (الأحزاب: ٦٣).

(٥) التصريح (١ / ٥١٣)، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ٣٠٦)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١ / ٩٠).

يفيد أنّ الإخبارَ بـ **(فعيل)** بمعنى فاعل عن المؤنث دون زيادة التاءِ موقوفٌ على السماعِ [١].

السادس: أن يكون الخبرُ على وزن **(فَعُول)** وإن كان بمعنى مفعولٍ [٢]، ومنه قولُه تعالى: ﴿**هُمُ ٱلعَدُوّ**﴾ [٣]، وقوله: ﴿**ٱلأَخِلَّآءُ يَومَئِذِۢ بَعضُهُم لِبَعضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلمُتَّقِينَ**﴾ [٤]، وقولُه: ﴿**فَأتِيَا فِرعَونَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلعَٰلَمِينَ**﴾[٥]، والظاهرُ أنه موقوفٌ على السماعِ.

وقد ذكر بعضهم أن **(عَدُوّ)** مصدر بمعنى العداوة، كـ **(القَبول، والوَلوع)**، ومِن ثَمَّ لم يُثَنَّ ولم يجمَع، ولم يؤنَّثْ، وهو على تقدير: **(ذو العداوة، أو ذوا العداوة، أو ذوو العداوة)**، وبعضهم أنه اسمٌ أو صفةٌ في الحال نُقِل من المصدر، فرُوعِي فيه حكمُ الأصلِ [٦]، وقرّر العطّارُ فيما يتعلق بـ **(رسول)** بمعنى: مُرسَل أنه في الأصلِ مصدرٌ، فنزِّلَ منزلتَه في ملازمةِ الإفرادِ [٧]، ولكنه على الجوازِ حيث ثبتتِ التثنيةُ بقوله: ﴿**إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ**﴾[٨]، والجمعُ بقوله: ﴿**تِلكَ ٱلرُّسُلُ**﴾ [٩].

السابع: أن يكون الخبرُ صفةً مشبهةً على وزن **(فُعُل)** بضم الفاء والعين، نحو: **(الناقةُ سُرُح)** أي: مُنسَرِحةٌ، و**(الزيدانِ جنُبُ)** مِن **(جَنُبَ**

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ٣٠٦).
(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٣ / ٢٧٤)، وتمهيد القواعد (٢ / ٨٦٤).
(٣) (المنافقون: ٤).
(٤) (الزخرف: ٦٧).
(٥) (الشعراء: ١٦).
(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن (١ / ٢٠٤)، والدر المصون (١ / ٢٩٠ – ٢٩١).
(٧) ينظر: حاشية العطار على شرح الأزهرية (ص: ١٢٤).
(٨) (طه: ٤٧).
(٩) (البقرة: ٢٥٣).

جَنابةً)، فيستوي فيه المفردُ والمثنّى والجمعُ والمذكّرُ والمؤنَّثُ لتنزيلِه منزلةَ المصدرِ(١)، وعليه قولُه تعالى: ﴿**وَإِن كُنتُم جُنُبا**﴾ (٢)، وقد يُجمَع جمعَ المذكّرِ السالمَ **(جُنُبُون)**، ويُكَسَّر على **(أجناب)** (٣).

الثامن: أن يكون لِلْمبتدأ أو الخبرِ اعتبارانِ في التذكير والتأنيث، فيجوز عدمُ التطابق على مراعاةِ التأنيث في المبتدأ، ومراعاة التذكير في الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ**﴾ (٤)، حيث أخبرَ عن ضمير المؤنث **(هي)** بـ **(بعيد)** وهو مذكَّر؛ وذلك لأنّ الضميرَ يعود على الحجارةِ المسوَّمَةِ، وهي عقابٌ في المعنى، فجاء ضميرُ المؤنث على مراعاةِ اللفظ، وجاء الخبرُ على مراعاةِ المعنى (٥)، وقيل هو نعتٌ لمحذوف، تقديره: وما هي من الظالمين بمكانٍ بعيدٍ (٦).

التاسع: أن يكون المبتدأ لفظ **(كلا)** أو **(كلتا)** مضافا إلى المثنى، فيجوز في الخبر الإفرادُ على الأفصحِ، فيقال: **(كِلا الرجلين طيبٌ)**، و**(كِلتا المرأتين طيبةٌ)**، كقوله تعالى: ﴿**كِلتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا**﴾ (٧)،

---

(١) ينظر: الصحاح (١ / ١١٠٣)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٢ / ٤١٢)، وشرح الكافية لابن النحوية (١ / ٦٦)، والدر المصون (٣ / ٦٧٥ – ٦٧٦، ٦٩٠).

(٢) (المائدة: ٦).

(٣) ينظر: الصحاح (١ / ١٠٣)، والدر المصون (٣ / ٦٧٥ – ٦٧٦، ٦٩٠).

(٤) (هود: ٨٣).

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١ / ٤٥٨ – ٤٥٩)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٣ / ٥٠٨ – ٥٠٩)، والدر المصون (٦ / ٣٧٠ – ٣٧١)، ودرسات لأسلوب القرآن (٨ / ٢٣٢).

(٦) المصادر السابقة.

(٧) (الكهف: ٣٣).

والتثنيةُ على خلافِ الأفصح، فيقال: **(كِلا الرجلين طيبان)**، و**(كلتا المرأتين طيبتان)** [١]، وقد جمع الشاعرُ بين الوجهين في قوله:

كِلاهما حين جدَّ الجريُ بينهما * قد أقلعا، وكلا أنفَيهما رابي** [٢]

العاشر: أن يكون المبتدأ جمعا لكلِّيٍّ والخبرُ يثبت لكل فردٍ من أفراده[٣]، نحو: **(الأناسيُّ عاقل)**، والمعنى: كل واحد من أفراده، وحُمِل عليه قولُه:

نَصَبْنَ الهوى، ثمّ ارْتَمَيْنَ قلوبَنا * بأعيُنِ أعداءٍ وهنَّ صَدِيقُ** [٤]

أي: وكل واحدةٍ منهن صديقٌ [٥]، وعليه قولُ الشاعر:

ألا إنّ جيراني العَشِيَّةَ رائحٌ * دعتْهم دواعٍ للهوى ومنادِحُ** [٦]

---

(١) ينظر: الشيرازيات للفارسي (ص: ٤٥٨ – ٤٦٥)، وشرح الجمل لابن خروف (١ / ٣٣٧).

(٢) البيت من البسيط منسوبٌ للفرزدق يهجو جريرا بأن بنت جرير وزوجها قد تآلفا في الحياة الزوجية، ثم انقطعت الألفةُ بينهما بسبب شؤم جرير، وسوء خلقه، ولم أجده في ديوانه المطبوع وشروحه، والشاهد فيه الإخبار عن **(كلاهما)** بجملة فيها ضمير المثنى، وبالمفرد. ينظر: نوادر أبي زيد (ص: ٤٥٢ – ٤٥٣)، وكتاب الشعر (ص: ١٢٨)، والخصائص (٢/ ٤٢١)، وشرح الجمل لابن خروف (١ / ٣٣٧)، وتخليص الشواهد (ص: ٦٦)، وشرح شواهد المغني (١ / ٥٥٢)، وخزانة الأدب (٣ / ٩٦ – ٩٨).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٤ / ٢٥).

(٤) سبق تخريجه عند الحديث عن ملازمة **(فعيل)** بمعنى فاعل للإفرادِ والتذكير.

(٥) البيت من الطويل منسوبٌ لحيان بن جُلبة المحاربي، و**(الدواعي)** صروف الدهر، و**(مَنَادِح)** جمع مَندوحة، وهي الأرضُ الواسعة البعيدة، مشتقة من **(النَّدْحِ)** بمعنى الكثرة، ومعنى البيت الشكوى عن فراق الأحبة، والشاهد الإخبارُ عن **(الجيران)** وهو جمعٌ بالمفرد وهو **(رائح)** بتقدير وتأويلِ، وقد رُوِي البيتُ بلفظ:

أَلَا إنّ جِيرانِي العَشِيَّ رَوَائِحُ

ــ ولا شاهد فيه على هذه الرواية، ينظر: نوادر أبي زيد (ص: ٤٤٤)، والتكملة للفارسي (ص: ١٨٥)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢ / ٨٤٠ – ٨٤١)، والتذييل والتكميل (٤ / ٢٥)، وارتشاف الضرب (٣ / ١١١٣ – ١١١٤)، ونتائج التحصيل (٣ / ١٠٥٥ – ١٠٥٦).

(٦) ينظر: المحتسب (٢ / ١٥٤)، والتذييل والتكميل (٤ / ٢٥)، ونتائج التحصيل (٣ / ١٠٥٥).

والتقدير: وكل جارٍ رائحٌ، وحُمِل عليه ما أُخبِر به عن المتعاطفين اللذين يثبت لكل منهما الخبرُ في انفرادِه، وإن كان الخبرُ جامدًا، نحو: **(العُشْرُ والخراجُ مُؤونةٌ)**، ويجوز أن يقال: **(العُشر والخراجُ مؤونتان)** (١)، وقوله تعالى: ﴿**ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا**﴾ (٢)، فكلٌّ مِن المالِ والبنين زينةُ الحياةِ الدنيا، وذكر ابن الشجري أنه قرئ في الشواذ: ﴿المالُ والبنون زينتا الحياةِ الدنيا﴾ بتثنية الخبر على الظاهرِ (٣)، وذكر القرطبي ما يفيد أن التثنيةَ ليست قراءةً، ولكنها جائزةٌ في غير القرآن (٤).

<u>الحادي عشر:</u> أن يكون المبتدأ مِن أسماء الجموع، فيجوز أن يخبَر عنه بالمفرد على مراعاةِ اللفظ، وبالجمعِ على مراعاةِ المعنى، فيقال: **(الجيشُ منتصِرٌ)**، أو **(الجيش منتصرون)** (٥)، ومن مراعاةِ اللفظِ في الإخبارِ قوله تعالى: ﴿**جُندٞ مَّا هُنَالِكَ مَهۡزُومٞ مِّنَ ٱلۡأَحۡزَابِ**﴾ (٦)، ومنه في الوصفِ قوله تعالى: ﴿**كَأَنَّهُنَّ بَيۡضٞ مَّكۡنُونٞ**﴾ (٧)، ومن مراعاةِ المعنى في الوصفِ قوله تعالى: ﴿**وَهُمۡ لَهُمۡ جُندٞ مُّحۡضَرُونَ**﴾ (٨).

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢ / ٤٤ – ٤٦).
(٢) (الكهف: ٤٦).
(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢ / ٤٦).
(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (١٣ / ٢٩١).
(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٤ / ٢٥)، وارتشاف الضرب (٣ / ١١١٤)، ونتائج التحصيل (٣ / ١٠٥٦).
(٦) (ص: ١١).
(٧) (الصافات: ٤٩).
(٨) (يس: ٧٥).

وهذه الصور هي القياسيةُ التي توصّلتُ إليها في نصوص النحاةِ، وما عداها شاذٌ موقوفٌ على السماعِ، كتجريد خبر المؤنث المجازي من العلامةِ في قوله:

فهي أحوى من الربعيِّ خاذلةٌ * والعَينُ بالإثمدِ الحاريِّ مكحولُ** (١)

والتقديرُ: العينُ عضوٌ أو شيءٌ مكحولٌ (٢)، والإخبارُ عن المفردِ بالمثنى في قولهم: **(راكب الناقةِ طليحان)**، على أنه بمعنى: راكب الناقةِ أحدُ الطليحين(٣)، أو على حذف المعطوفِ، والتقدير: زيدٌ وراكبُ الناقةِ طليحان، أو جملتان اسميتان حُذِفَ من الأولى خبرُ المبتدأ، ومِنَ الثانيةِ المبتدأ، والتقدير: راكبُ الناقةِ طليحٌ، وهما طليحان (٤)، والظاهر أنه موقوفٌ على السماع، ونُقِل ما يفيد جوازَه عن بعضِهم حتى أجيز بناءً عليه أن تقول: **(غلامُ زيدٍ ضربتُهما)**(٥).

---

(١) البيت من البسيط لطفيل الغنوي، يصف محبوبته التي شُغِفَ بها منذ زمن الصبا، و**(أحوى)** صفة لمحذوفٍ، أي: إذ هي ظبيٌ أحوى، وهو الأبيض الذي في لونه سوادٌ، و**(الربعي)** ما نتج في الربيع، والشاهد الإخبار عن المؤنث وهو **(العَين)** بالمذكر، وهو **(مكحول)** على الشذوذ، وجاء في الديوان:

إذ هي أحوى مِنَ الربعيِّ حاجِبُه

ــ وحُمِل على أنّ **(حاجبُه)** مبتدأ، و**(مكحولٌ)** خبرٌ عنه، و**(العَينُ)** معطوفٌ على المبتدأ. ينظر: ديوان طفيل الغنوي (ص: ٧٥)، والكتاب (٢ / ٤٦)، وسر صناعة الإعراب (٢ / ٦٦٩)، والتذييل والتكميل (٤ / ٢٤).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٤ / ٢٤)، وارتشاف الضرب (٣ / ١١١٣)، ونتائج التحصيل (٣ / ١٠٥٥).

(٣) ينظر: البديع في علم العربية (١ / ٧٩)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٢ / ٨٢٨)، وتعليق الفرائد (٣ / ٤٦ – ٤٧).

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس (٢ / ٨٢٨).

(٥) ينظر: البديع في علم العربية (١ / ٧٩).

وقد حمل ابنُ الأثير وابنُ عصفور عليه قولَ الشاعر:

أقول له كالنُّصْحِ بيني وبينه * هَلَ انْتَ بنا في الحجِّ مُرْتَحلانِ** (١)

حيث أخبر بالمثنى – وهو **(مرتحلانِ)** – عن ضمير المخاطب **(أنــت)**، على أنّ المخاطب مع المتكلم في تقديرِ المثنى، يقول ابن عصفور عنه: "فـــ **(مُرتَحِلانِ)** مرفوعٌ على أنه خبرٌ عن المبتدأ الذي هو ضميرُ المخاطبِ، وعن ضميرِ المتكلم المجرورِ بالباءِ، مع أنّ الضميرَ المجرورَ بالباءِ ليس مبتدأ في اللفظِ، ولا في التقدير، فكان حكمُه أنْ لا يُخبَرَ عنه، لكنه حُكِمَ له – بدلا مِــن حكمِه – بحكمِ المبتدأ، فأُخبِرَ عنه، والذي سوَّغ ذلك الحملُ على المعنــى، ألا ترى أنه لا فرقَ في المعنى بين قوله: **(هل أنت بِنَا في الحجِّ مُرتَحِلانِ)**، وبين أن يقول: **(هل أنت وأنا في الحجِ مُرتَحِلانِ)**" (٢).

ويظهر لي أن هذا البيت لا ينبغــي حملُــه علــى الضــرورةِ خلافــا لابني الأثير وعصفور؛ لجوازِ ما هو جــائزٌ فــي الاضــطرار والاختيــار على سواء، وهو أنّ تكون الباءُ في: **(هل أنت بنا)** زائــدةٌ فــي المعطــوفِ على المبتدأ، والأصلُ: **(هل أنت وأنــا)**، والمبتدأ المعطــوفُ عليــه بمنزلــةِ المثنى، كما ثبتت زيادتُها في المبتدأ في نحو قوله ﷺ: **(بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أُكُلَاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ)** (٣)، وفي قولــه تعــالى: ﴿بِــأَييِّكُمُ ٱلمَفتُــونُ﴾ (٤)، فــي أحــد

---

(١) البيت من الطويل. ينظر: البديع في العربية (١ / ٧٩)، وضرائر الشعر لابن عصفور (ص: ٢٨٢ – ٢٨٣).

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور (ص: ٢٨٢ – ٢٨٣).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه – باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل – (٢٣٨٠).

(٤) (القلم: ٦).

القولين[١]، وعليه فـ **(مرتحلان)** خبرٌ عن المبتدأ المثنى.

غير أنه قد ذكر ابنُ يعيش ما يفيد أنه لا يُعلَمُ مبتدأٌ دخلت عليه الباءُ الزائدةُ غيرَ لفظِ **(حسب)** [٢]، وقيَّد الرضيُّ زيادةَ الباء به [٣]، وجزم السمينُ الحلبي بذلك [٤]، وفي كلامِ الرُّمّانيِّ توجيهٌ لهذه الخصيصةِ، حاصلُها أنّ الإحسابَ موضعُ مبالغةٍ وتأكيدٍ؛ لأنه كفايةٌ مِن كل جهةٍ، وهو طريقُ النادرِ لِنادرِ المعنى [٥]، ونصّ ابنُ الحاجب على أنها موقوفةٌ على السماع [٦]، ومِن قبلهما قال الزجّاجُ في رد ذلك: "والباءُ في ﴿**بِأَييِّكُمُ ٱلمَفتُونُ**﴾ لا يجوز أن تكون لغوًا، وليس هذا جائزا في العربية في قولِ أحدٍ مِن أهلِها" [٧].

---

(١) في إعراب الآية قولان: **أحدهما:** أنّ الباء صلةٌ دخلت على المبتدأ، والأصلُ: أيكم المفتون، و**(المفتون)** اسم مفعول، **والآخر:** أن الباءَ أصليةٌ، وهو مع المجرور متعلق بمحذوفٍ خبرٌ مقدّمٌ، و**(المفتون)** مبتدأ مؤخر، وهو بمعنى الفتنة، أو الفتون، بمعنى: الجنون، والتقدير: في أيِّكم الفتنةُ أو الفتونُ، أو: بأيكم الفتنةُ أو الفتونُ. ينظر: جامع البيان للطبري (٢٣ / ١٥٤)، وإعراب القرآن للنحاس (٥ / ٧)، والكشاف للزمخشري (٦ / ١٨١)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٥ / ٣٤٦ – ٣٤٧)، والنكت في القرآن لابن فضال المجاشعي (٢ / ٦٦٢)، وكشف المشكلات للباقولي (٣ / ١٣٧٣)، والبيان في غريب القرآن (٢ / ٤٥٣)، والتبيان في إعراب القرآن (٢ / ٧٥٤)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٦ / ١٩٢ – ١٩٣)، والبحر المحيط (٢٤ / ٤٥٦ – ٤٥٧)، والدر المصون (١٠ / ٤٠١ – ٤٠٢)،

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٨ / ٢٣)، وينظر: الجنى الداني (ص: ٥٣).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١١٦٦).

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٠ / ٤٠١ – ٤٠٢).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني (٣ / ١٣٨٧).

(٦) شرح ابن الحاجب على كافيته (٣ / ٩٤٧)، وينظر: الفوائد الضيائية على الكافية لملا الجامي (ص: ٦٨٧)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ٣٠٢).

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥ / ٢٠٥).

ويرد على الذين قيَّدوا زيادةَ الباءِ بكلمة **(حسب)** أنّ نصوصَ جماهيرِ النحاةِ على إطلاقِ جوازِها [١]، وأن الضميرَ المجرورَ بالباءِ في: **(حسبُك بهِ مِن رجلٍ)** مبتدأ مجرورٌ بالباءِ الزائدة عند الخليلِ [٢]، والتقدير: حسبُك هو مِن رجلٍ، وأنه حُمِل عليه قوله ﷺ: **(فعليه بالصومِ؛ فإنه وجاءٌ)** [٣]، على أنه بتقدير: **(فالصومُ عليه)** [٤]، وقولهم: **(ناهيك بزيدٍ)** على أن **(زيد)** مبتدأ مؤخر مجرورٌ بالباءِ الزائدة [٥]، ونحو: **(كيف بك إذا كان كذا)**، و**(كيف بنا إذا كان كذا)** على أنه في الأصل: كيف أنت، وكيف نحن [٦]، ونحو: **(خرجتُ فإذا به قائما)**، و**(خرجتُ فإذا بالقتالِ)** على أن الباء في المثالين زائدةٌ، والمجرورَ بها مبتدأ مخبرٌ عنه بمحذوفٍ [٧]، وثبت دخولُ الباء الزائدةِ على اسم ليس في قراءةٍ متواترةٍ لقوله: ﴿**لَّيسَ ٱلبِرَّ بِأَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ**﴾ [٨]، وفي قول الشاعر:

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٣ / ٢٥٠ – ٢٥١)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ١٧٧)، وشرح التسهيل له (ص: ٢٤١)، وأوضح المسالك (١ / ١٨٧)، والمساعد (١ / ٢٠٣ – ٢٠٤)، والتصريح (١ / ٥٠٥ – ٥٠٧).

(٢) ينظر: الكتاب (٢ / ٢٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب النكاح – باب من استطاع منكم الباءة – ٥٠٦٥، مسلم – كتاب النكاح – باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه – ١٤٠٠.

(٤) المقرب (ص: ٢٠٢)، وينظر: أوضح المسالك (١ / ١٨٧)، والتصريح (١ / ٥٠٥ – ٥٠٧).

(٥) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني (٣ / ١٣).

(٦) ينظر: الجنى الداني (ص: ٥٣)، ومغني اللبيب (١ / ١٢٧).

(٧) ينظر: شرح اللمحة البدرية (ص: ١٢٠)، ومغني اللبيب (١ / ١٢٧).

(٨) (البقرة: ١٧٧)، وهي قراءة متواترةٌ قرأ بها حمزةُ، وحفصُ عن عاصمٍ، وقرأ بها في الشواذ عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب. ينظر: السبعة (ص: ١٧٥)، والمحتسب (١ / ١١٧ – ١١٨)، ومختصر ابن خالويه (ص: ١٨)، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش (ص: ٦٠٦)، والمبسوط في القراءات العشر (ص: ١٤٢)، وإتحاف فضلاء البشر (١ / ٤٢٩).

أليس عجيبا بأنّ الفتى * يُصابُ ببعضِ الذي في يديه** [١]

والتقدير: ليس البِرَّ تولية الوجوهِ، وأليس عجيبا إصابةُ الفتى، واسم ليس في الجملتين مبتدأ في الأصل [٢].

ويرد على الزجاج أن القولَ بزيادةِ الباءِ في الآيةِ هو قولُ الأخفش الأوسط في معانيه [٣]، وأبي عبيدة في مجازه [٤]، ونسب ذلك ابنُ هشام إلى سيبويه [٥]، وكلُّهم مِن أئمة أهل العربية.

---

(١) البيت من المتقارب منسوب إلى محمد بن حازم الباهلي، وإلى محمود الوراق، والشاهد دخول الباء على اسم ليس. ينظر: الكامل في اللغة والأدب (٢ / ١٩٢)، وأمالي القالي (١ / ١٠٩)، وشرح أبيات المغني (٢ / ٣٨٥ – ٣٨٨).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (١ / ١٢٨).

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢ / ٥٤٧).

(٤) ينظر: مجاز القرآن (٢ / ٢٦٤).

(٥) ينظر: مغني اللبيب (١ / ١٢٨).

المبحث الثالث

التطابق بين المبتدأ والخبر المفرد الجامد

إذا كان الخبرُ جامدًا، فإنّ الأصلَ فيه أيضا المطابقةُ في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، نحو: **(محمدٌ أخي)**، و**(فاطمةُ أُخْتِي)**، و**(الزيدانِ أخوانِ)**، و**(الهندانِ أُخْتَانِ)**، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**﴾ [١]، و**(الضرائرُ أخواتٌ في رحمِ الزوجِ)**، ومخالفةُ الأصلِ محصورةٌ في الأحوال الآتية:

<u>الأوّلُ:</u> أنْ يكونَ الخبَرُ نفْسَ المبتدأ في المعنى، نحو: **(الاسمُ كلمةٌ)**، و**(خديجةُ إنسانٌ)**، و**(فاطمةُ هذا الرَّجُلُ)** فيمَن اسمُه فاطمةُ، و**(هذا الرَّجُلُ امرأةٌ)**، و**(هذه المرأةُ رَجُلٌ)** على معنى التحقيرِ [٢]، ومنه قولُه تعالى: ﴿**هَٰذَا رَحمَةٌ مِّن رَّبِّي**﴾ [٣]، وقوله تعالى: ﴿**بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفسِهِ بَصِيرَةٌ**﴾ [٤]، على أن **(بصيرة)** بمعنى: حجة. ومنه قولُه: ﴿**وَهِيَ دُخَانٌ**﴾ [٥]، و**(دخان)** مذكَّرٌ؛ بدليلِ قوله تعالى: ﴿**بِدُخَانٍ مُّبِينٍ**﴾ [٦].

<u>الثاني:</u> أن يكونَ المبتدأ مصدرا، والمصدرُ يصدق على القليل والكثيرِ، فلا حاجةَ إلى تثنيته وجمعِه، ولا إلى تأنيثه، فيقال: **(زيد عدلٌ)**، و**(فاطمة**

---

(١) (الحجرات: ١٠).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٤ / ٢٣ – ٢٤)، وارتشاف الضرب (٣ / ١١١٢ – ١١١٣)، ونتائج التحصيل (٣ / ١٠٥٥).

(٣) (الكهف: ٩٨).

(٤) (القيامة: ١٤).

(٥) (فصلت: ١١).

(٦) (الدخان: ١٠).

عدلٌ)، وعليه قوله تعالى: ﴿**وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ**﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿**وَأَفْدَتُهُمْ هَوَآءً**﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ**﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ**﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿**نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ**﴾ (٥)، فـ(**نساؤكم**) جمع في المعنى، و(**حرثٌ**) مفردٌ مذكَّرٌ؛ لأنه مصدر، وكذلك قوله تعالى: ﴿**فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ**﴾ (٦)، وقوله تعالى: ﴿**فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ**﴾ (٧). ومنه قوله تعالى: ﴿**سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ**﴾ (٨)، فـ(**سواءٌ**) خبرٌ مبتدأ مقدمٌ، و(**مَن أسرَّ القولَ**) مبتدأ مؤخر، و(**مَن جهر به**)، و(**مَن هو مستخفٍ**) معطوفان على المبتدأ، وهو وما عُطِف عليه في تقديرِ الجمعِ، وقوله تعالى: ﴿**سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ**﴾ (٩)، في قراءة الرفع، و(**سواء**) مصدرٌ بمعنى الاستواءِ، أو بمعنى: مستوٍ، ولا يثنَّى ولا يجمَعُ، وإنما يُخبَر به على لفظِه عن المفرد والمثنى، والجمع والمذكر والمؤنث (١٠)، وقد يُستغنَى عن تثنيته بلفظ (**سيان**)، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ**﴾ (١١)، على أن (**نجوى**) مصدر، وجُوِّز أن يكون

---

(١) (البقرة: ١٩٤).
(٢) (إبراهيم: ٤٣).
(٣) (التوبة: ٢٨).
(٤) (التغابن: ١٥).
(٥) (البقرة: ٢٢٣).
(٦) (الروم: ٢٨).
(٧) (النحل: ٧١).
(٨) (الرعد: ١٠).
(٩) (الحج: ٢٥).
(١٠) ينظر: مغني اللبيب (١ / ١٦٢)، والتصريح (١ / ٥٠٤).
(١١) (الإسراء: ٤٧).

جمعا لـ (**نجيٍّ**) كـ (**قتلى**) في جمع (**قتيل**) (١)، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ**﴾ (٢)، وقول الخنساء:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتّى إذا ادَّكَرَتْ * فإنّمَا هِيَ إقبالٌ وإدبارُ** (٣)

وفي كلام السمين الحلبي ما يفيد أنّ المصدرَ إذا أُسنِدَ إلى غير المفرد المذكّرِ على المبالغة جاز فيه إبقاؤُه مفردا مذكَّرا على الأفصح، وجاز أن يثنَّى وأن يجمَع وأن يؤنَّث على خلافِ الأفصح (٤).

الثالث: أن يكونَ المبتدأُ مفرَدًا ذا أجزاءٍ، فيُخْبَرُ عنه بالمفرَدِ قياسا، وبالجمعِ سماعا، فيقال: (**هذا الثوبُ أخلاقٌ**)، و(**هذه البرمةُ أعشارٌ**)، ولا يقال (**هذا الرَّجُلُ أعضاءٌ**) إلا بسماعٍ عن العرب (٥)، ومنه قولُه تعالى: ﴿**هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ**﴾ (٦)، وقوله تعالى: ﴿**هَٰذَا بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ**﴾ (٧)، وقوله تعالى: ﴿**بَلْ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ**﴾ (٨)، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ**﴾ (٩)، و(**دابةٍ**) مبتدأ مجرورٌ بحرف جرٍّ غير

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٢ / ٥٢٥)، وينظر: الدر المصون (٧ / ٣٦٥).

(٢) (غافر: ٣٩).

(٣) البيت من البسيط للخنساء، و(**ترتع**) بمعنى: ترعى، والشاهد الإخبارُ عن ضمير المؤنث (**هي**) بالمصدرِ على لفظه، وهو (**إقبالٌ وإدبارٌ**). ينظر: ديوان الخنساء (ص: ٣٨٣)، والكتاب (١ / ٣٣٧)، والمقتضب (٣ / ٢٣٠).

(٤) ينظر: الدر المصون (٢ / ٤٢٣).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٤ / ٢٤)، وارتشاف الضرب (٣ / ١١١٣)، ونتائج التحصيل (٣ / ١٠٥٥).

(٦) (الأعراف: ٢٠٣).

(٧) (الجاثية: ٢٠).

(٨) (العنكبوت: ٤٩).

(٩) (الأنعام: ٣٨).

أصليٍّ، وهو اسمٌ مفردٌ، و(**إلا**) أداة الاستثناء ملغاة، و(**أممٌ**) خبر المبتدأ، وهو جمع، وقوله تعالى: ﴿**وَءَاخَرُ مِن شَكلِهِۦٓ أَزوَٰجٌ**﴾ (١)، و(**آخر**) مبتدأ موصوفٌ بشبه الجملةِ، وهو (**مِن شكلِه**)، وخبرُه (**أزواج**)، وهو جمع (٢).

الرابع: أنْ يكونَ المبتدأ حَدَثًا مخبَرًا عنه بزمانٍ وقوعِه، أو عددِه، أو مكانه إذا لم يكن مختصا.

ومثال الأول: قوله تعالى: ﴿**ٱلحَجُّ أَشهُر مَّعلُومَٰتٌ**﴾ (٣)، والأصلُ: الحجُّ في أشهرٍ معلوماتٍ، ومثال الثاني قولُه تعالى: ﴿**ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ**﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿**شَهَٰدَةُ بَينِكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلمَوتُ حِينَ ٱلوَصِيَّةِ ٱثنَانِ ذَوَا عَدلٍ مِّنكُم أَو ءَاخَرَانِ مِنغَيرِكُم**﴾(٥)، على أن (**شهادة**) مبتدأ مخبَرٌ عنه بـ (**اثنان**)، ومثال الثالث: (**زيدٌ مني فرسخان**)، بتقدير: (**بُعْدُ زيدٍ منِّي فرسخانِ**)(٦).

ولا حاجة إلى تكلُّفِ التقدير في هذه الآياتِ من أجل تحقيق المطابقة اللفظية بين المبتدأ والخبر؛ لإمكان الاستغناء عنه، على أنّ السمينَ الحلبيَّ قد ذكر ما يفيد أنّ التقدير يرجع إلى أنّ المبتدأَ في آية المائدة معنًى، وهو: (**شهادةُ بينِكم**)، والخبرُ ذاتٌ، وهو: (**اثنان**)، ولا يرجع إلى عدم التطابق في الإفراد أو التثنية (٧).

---

(١) (ص: ٥٨).

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن (٨ / ٢٣٣).

(٣) (البقرة: ١٩٧).

(٤) (البقرة: ٢٢٩).

(٥) (المائدة: ١٠٦).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٢٠ – ٣٢٢)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٢٨٣ – ٢٨٤)، والتذييل والتكميل (٤ / ٧١ – ٧٢)، وموصل النبيل (ص: ٢٣٢)، والدرر السنية (ص: ٢٩٧).

(٧) ينظر: الدر المصون (٤ / ٤٥٤).

الخـــامس: أنْ يكونَ الخبرُ مفرَدًا له أجزاءٌ، فيُخْبَر به عن الجمعِ، كقوله تعالى: ﴿**هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ**﴾ (١)، فـــ **(هُنّ)** مبتدأ وهو ضميرُ الجمعِ يعود علـــى الآياتِ المُحكَمةِ، و**(أُمُّ الكتاب)** خبر المبتدأ، وهو مفردٌ.

السادس: أنْ يكونَ المبتدأُ جمعًا يرادُ تشبيهُه بمفرَدٍ، أو مـــذكَّرًا يُشَـــبَّهُ بمؤنَّثٍ، أو مؤنَّثًا يُشَبَّهُ بمذكَّرٍ، فيقال: **(المؤمنـــون يـــدٌ واحـــدةٌ)**، و**(فاطمـــة بدرٌ)**(٢)، ومنه قولُه تعالى: ﴿**هُنَّ لِبَاس لَّكُمۡ وَأَنتُمۡ لِبَاس لَّهُنَّ**﴾ (٣)، فكـــلُّ زوجٍ كاللباسِ الساتر الواقي لزوجِه الآخر، وقوله تعالى: ﴿**نِسَآؤُكُمۡ حَرۡث لَّكُمۡ**﴾ (٤)، فكل امرأةٍ مشبَّهَةٌ بالحرثِ لزوجِها، ومنه العبارةُ المشهورةُ: **(كنـــتُ أظـــنُّ أنّ العقربَ أَشَدُّ لَسعةً مِنَ الزنبورِ فإذا هو هي)**، حيث شُبِّه العقربُ الذي يعـــود عليه الضميرُ الواقعُ مبتدأ، وهو مذكَّرٌ بالزنبور الذي يعود عليه الضميرُ الواقعُ خبرا، وهو مؤنثٌ، والتقدير: فإذا العقربُ كالزنبورِ.

السابع: أن يكون المبتدأ ضميرا يعود على العدَدِ الكثيـــر، فيجـــوز أن يُخْبَرَ عنه بالجمعِ على حسبِ المعنى، كقوله تعالى: ﴿**يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلۡحَجِّۗ**﴾ (٥)، فـــ **(هي)** ضميرُ المؤنث المفرد أُخبِر عنـــه بالجمعِ، وهو **(مواقيت)** بالنظر إلى المعنى، لأنّ مرجعَه جمعٌ، وهو **(الأهِلَّة)**.

الثامن: أن يكونَ المبتدأُ ضميرَ المؤنَّثِ أو اسمَ إشارةٍ لها مخبَرًا عنه بما لا يقبل التأنيثَ، وعكسه، فتجوز في الضميرِ مراعاةُ مرجعِه، ومراعاةُ خبرِه،

---

(١) (آل عمران: ٧).

(٢) ينظر: التذييل والتكميـــل (٤ / ٢٤ – ٢٥)، وارتشـــاف الضـــرب (٣ / ١١١٣)، ونتـــائج التحصيل (٣ /– ١٠٥٥).

(٣) (البقرة: ١٨٧).

(٤) (البقرة: ٢٢٣).

(٥) (البقرة: ١٨٩).

ومثال الأول: (**تعلَّقْتُ بامرأةٍ هي الأملُ في الحياةِ**)، ومثال الثاني: (**العلمُ نورٌ، وهو أُمْنِيَّةُ كلِّ عاقلٍ**)، والشاهدُ على مراعاةِ مرجعِ الضميرِ قولُه تعالى: ﴿**مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ هِيَ مَوْلَىٰكُمْ**﴾ (١)، ولو رُوعِيَ الخبرُ لقيل: (**هو مولاكم**)، وقوله ﷺ: (**ألا وإنّ في الجسَدِ مُضْغَةً: إذا صلحَتْ صلح الجسَدُ كلُّه، وإذا فسدَتْ فسد الجسَدُ كلُّه، ألا وهي القلبُ**) (٢)، فضمير (**هي**) ضمير المؤنث في محل الرفع مبتدأ مخبرٌ عنه بالمذكر (**القلبُ**)، وذلك على مراعاةِ مرجع الضمير الذي هو (**مضغة**)، ولو قيل: (**وهو القلبُ**) لجاز.

وأما الشاهدُ على مراعاةِ الخبرِ فقولُه تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ**﴾ (٣)، والإشارةُ إلى الشمس، وهي مؤنث، فجيء باسم الإشارةِ للمفرد على مراعاةِ الخبر الذي هو (**ربي**)، ويجوز أن يقال في غير القرآن: هذه ربِّي على مراعاة المشار إليه، وقوله تعالى: ﴿**فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ**﴾ (٤)، والإشارةُ إلى العصا واليد، وهما مؤنَّثان، ولو رُوعِي تأنيثُهما لقيل: فتَانِك برهانان، لكنه رُوعِيَ تذكيرُ الخبر (٥)، وقوله تعالى: ﴿**لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ**﴾ (٦)، حيث إنّ (**ذلك**) مبتدأ مخبَرٌ عنه بـ (**الفوز العظيمُ**)، على أنّه إشارةٌ إلى (**البُشرَى**) المؤنث، إلا أنه روعي فيه الخبرُ، فقيل (**ذلك**)، ولو روعي المشارُ

---

(١) (الحديد: ١٥).

(٢) حديث متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب – باب فضل من استبرأ لدينه – (٥٢)، وأخرجه مسلم في كتاب – باب أخذ الحلال وترك الشبهات – (١٥٩٩).

(٣) (الأنعام: ٧٨).

(٤) (القصص: ٣٢).

(٥) ينظر: الدر المصون (٨ / ٦٧٢ – ٦٧٣)، ودرسات لأسلوب القرآن (٨ / ٢٣٣).

(٦) (يونس: ٦٣).

إليه لقيل: **(تلك)**، وهذا أولى من القول بأن التذكير لمراعاة المعنى لأن **(البشرى)** بمعنى: التبشير خلافا للسمين [١].

وعلى أنّ اسم كان وخبرَها يُعَدَّان مِنَ المبتدأ والخبر في الأصلِ يدخل في المسألةِ قولُه تعالى: ﴿**إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا**﴾ [٢]، على أنّ اسم كان ضميرٌ مستَتِرٌ يعود على الحق، أو التدايُن، أو التبايُع، والتقدير: إلا أنْ يكون الحقُّ أو التدايُنُ أو التبايُعُ تجارةً حاضرةً [٣].

يقول الإمام الطبري: "وقد ظن بعضُ الناس أنّ مَن قرأ: ﴿**إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً**﴾ قرأه على معنى: إلا أن يكونَ الدَّيْنُ تجارةً حاضرةً، فزعم أنه كان يلزم قارئَ ذلك أن يقرأ **(يكون)** بالياء، وأغفَلَ موضعَ صوابِ قراءتِه مِن جهة الإعراب، وألزَمَه غيرَ ما يلزمُه، وذلك أنّ العربَ إذا ذكروا مع **(كان)** نكرةً مؤنثا بنعتِها أو خبرِها أنّثوا كان مرّةً، وذكَّروها أخرى، فقالوا: **(إن كانت جاريةٌ صغيرةٌ فاشتروها)**، و**(إن كان جاريةٌ صغيرةٌ فاشتروها)**، و**(إن كانتْ جاريةً صغيرةً فاشتروها)**، و**(إن كان جاريةً صغيرةً فاشتروها)** تُذَكَّرُ **(كان)** – وإن نُصبَتِ النكرةُ المنعوتةُ أو رُفِعت – وتؤَنَّث أحيانا" [٤].

هذه هي المواضع التي يمكن ضبطُها، وما عداها شاذ موقوفٌ على السماعِ، تؤول بما يناسب المعنى والصناعةَ.

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) ينظر: الدر المصون (٦ / ٢٣٢).

(٢) (البقرة: ٢٨٢).

(٣) ينظر: مرجع الضمير في آيات الأحكام (١ / ٣٠٥ – ٣١١).

(٤) جامع البيان (٥ / ١٠٨).

الخاتمة

هنا انتهى هذا البحث بتوفيق الله سبحانه وتعالى، والنتائج المتحققةُ مِـن خلاله يمكن إجمالُها في الآتي:

الأول: تبيّن أنّ **(التطابق والمطابقة)** ليس لهما في الدرس النحوي مفهومٌ محدَّدٌ، لكنه يختلف المرادُ منهما باختلافِ الأبواب التي يردان فيها، فلهما في بابِ المبتدأ والخبر مفهومٌ خاصٌ، وفي النعتِ والمنعوتِ مفهومٌ خاصٌّ، وفـي الضمير ومرجعِه مفهومٌ خاصٌّ.

الثاني: اشتمل البحثُ على مضامين نصوصِ النحاةِ في حكم التطـابق بين المبتدأ والخبر بشيءٍ من الاستقراءِ والإحصاءِ علـى حسـب المصـادر النحوية التي في متناول اليد.

الثالث: أنّ حكم التطابق بين المبتدأ والخبرِ يختلف باختلافِ نوعِ الخبرِ فهو في الخبر المفرد بمعنًى يختلف عن معناه في الخبر الذي وقع جملةً.

الرابع: أن حكم التطابق بين المبتدأ والخبر المفرد يختلف باختلافِ نوعِ الخبر من حيث الاشتقاقُ والجمودُ.

الخامس: تبينت الأحوال التي يقع فيه الخبر المفردُ على خلاف المبتـدأ في الإفراد وفرعيه، والتذكير وفرعه حالةَ كونه مشتقا وحالةَ كونِه جامدا.

بالإضافةِ إلى الفوائدِ المبثوثةِ في طيَّاتِ البحثِ كإحصاءِ المواضعِ التي يُخبَرُ بالمعرفةِ عن النكرةِ، وتحرير خلافِ النُّحاةِ في جوازِ جَرِّ المبتدأ بالبـاء الزائدةِ بين الإطلاقِ والتقييدِ.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

كتبه العبد الفقير إلى الله

د/ أحمد التجاني ثاني سعد الأزهري

٢٦ / صفر / ١٤٤٤ هـ - ٢٢ / ٩ / ٢٠٢٢م

أهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- إتحاف فضلاء البشر للشيخ أحمد بن محمد البنا، تح: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، نش: عالم الكتب – بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٢- أسرار العربية للأنباري، تح: بركات يوسف هبود، نش: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٣- الأصول في النحو لابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

٤- أدب الكاتب لابن قتيبة، تح: محمد الدالي، نش: مؤسسة الرسالة.

٥- إعراب القراءات الشواذ للعكبري، تح: محمد محمد السيد عزوز، نش: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.

٦- الأعلام لخير الدين الزركلي، نش: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢م.

٧- إعراب القرآن للنحاس تح: الدكتور زهير غازي زاهد، ط: عالم الكتب، الطبعة الثانية: ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

٨- أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تح: د. فخر صالح سليمان قداره، نش: دار الجيل – بيروت، ودار عمار – عمان.

٩- أمالي ابن الشجري تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، نش: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

١٠- أمالي لأبي علي القالي البغدادي، نش: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

١١- أوضح المسالك لابن هشام، تح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ط: دار الطلائع للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة.

١٢- أوجز المقال في شرح تحفة الأطفال في بيان حقائق الأفعال لأحمد التجاني ثاني سعد الأزهري، نش: دار أصول الدين بالقاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١ م.
١٣- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تح: محمد بن حُمُود الدعجاني، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م.
١٤- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تح: الدكتور موسى بناي العليلي، ط: مكتبة العاني – بغداد.
١٥- الإيضاح العضدي للفارسي، تح: الدكتور حسن شاذلي فرهور، نش: جامعة الرياض، الطبعة الأولى:١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩م.
١٦- ألفية ابن مالك، ضبطها وعلَّق عليها الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، توزيع دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت – الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
١٧- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تح: د. رجب عثمان محمد، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
١٨- امتحان الأذكياء شرح اللب للبيضاوي للبركلي الحنفي، ومعه حاشية الآطه لي، تح: يسار ساير الحبيب، نش: دار تحقيق الكتاب – لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٢١ م.
١٩- الإقليد شرح المفصل للجندي تح: الدكتور محمود أحمد علي أبوكته الدراويش، نش: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.
٢٠- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر ابن الباذِش، تح: الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ.
٢١- البحر المحيط للإمام أبي حيان الأندلسي، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: مركز هجر، الطبعة الأولى: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م.
٢٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦ م.

٢٣- البديع في العربية لمجد الدين ابن الأثير، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، نش: جامعة أم القرى – الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.
٢٤- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، تح: دكتور طه عبد الحميد طه، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٢٥- البهجة المرضية على ألفية ابن مالك لجلال الدين السيوطي، تح: الشيخ محمد الصالحي الأنديمشكري، نش: مكتبة المدرس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٢٦- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تح: سعد كريم الفقي، ط: دار اليقين للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
٢٧- التبصرة والتذكرة للصيمري تح: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، نش: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.
٢٨- التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية للشيخ محيي الدين عبد الحميد، نش: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر.
٢٩- التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي تح: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العُثَيمِن، نش: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٠م.
٣٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان تح: الدكتور حسن هنداوي ط: دار القلم – دمشق – ط١: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
٣١- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تح: ، وطبعة أخرى تح: محمد باسل عيون السود، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣٢- التعريفات للجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، نش: دار الفضيلة بالقاهرة.
٣٣- التعليقة لأبي علي الفارسي تح: الدكتور عوض بن حمد القوزي، نش: مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.
٣٤- التكملة للفارسي تح: حسن شاذلي فرهود، نش: جامعة الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
٣٥- التوطئة لأبي علي الشلوبيني، تح: الدكتور يوسف أحمد المطوع – جامعة الكويت – الطبعة الثانية.

٣٦- التيسير في القراءات السبع للداني نش: دار الأندلس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
٣٧- الجامع الكبير لأبي عيسى الترمذي – تح: بشار عوّاد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، ط١: ١٩٩٦ م
٣٨- الجامع لأحكام القرآن والمبين لِما تضمنّه من السنة، وآي الفرقان للقرطبي تح: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٣٩- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد ط: مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ودار الأمل – أردن، نش: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٤٠- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تح: د فخر الدين قباوة، د محمد نديم فاضل، نش: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٤١- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويحاتي، نش: دار المأمون للتراث – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
٤٢- الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري، تح: الدكتور/ حاتم صالح الضامن، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.
٤٣- السبعة لابن مجاهد تح: الدكتور شوقي ضيف، نش: دار المعارف بمصر.
٤٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشيقيطي، نش: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٤٥- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تح: د أحمد محمد الخراط، نش: دار القلم – دمشق.
٤٦- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي، تح: الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري، نش: مركز إحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى،١٤١٩ هـ.
٤٧- الاقتراح في علم أصول النحو تح: الأستاذ الدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، نش: مكتبة الآداب، الطبعة السادسة: ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧ م.

٤٨- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد تح: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ-١٩٩٦م.
٤٩- الغاية في القراءات العشر للأصبهاني، تح: محمد غياث الجنباز، نش: دار الشواف للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.
٥٠- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني، تح : محمد نظام الدين الفُتيِّح، نش: مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.
٥١- الفوائد الضيائية على الكافية للعلامة عبد الرحمن الجامي، نش: دار السراج، الطبعة الأولى: ١٤٤٢ هـ ٢٠٢٠ م.
٥٢- الكتاب لسيبويه، تح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، نش: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ونسخة أخرى مع شرح الشواهد للأعلم الشنتمري، تد: محمد فوزي حمزة، نش: مكتبة الآداب بالقاهرة، ٢٠١٤ م.
٥٣- الكافي في شرح الهادي لعز الدين الزنجاني، تح: الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال، والدكتور أنس بن محمود فجال، نش: دار النور المبين الطبعة الأولى.
٥٤- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تح : د عبد الحميد هنداوي، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية .
٥٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والأستاذ الدكتور فتحي عبد الرحمان أحمد حجازي ط: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٥٦- الكناش في فني النحو والصرف لصاحب حماة تح: د رياض بن حسن الخوام، نش: المكتبة العصرية – بيروت، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٥٧- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تح: د عبد الإله نبهان، وغازي مختار طليمات، ط: دار الفكر المعاصر – بيروت، ودار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.

٥٨- اللمع في العربية لابن جني، تح: الدكتور سميح ابو مغلي، ١٤٤٦ هـ – ١٩٨٨ م.
٥٩- المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني، تح: سبيع حمزة حاكمي، نش: مجمع اللغة العربية بدمشق.
٦٠- المتبع في شرح اللمع للعكبري، تح: الدكتور عبد الحميد حمد محمد محمود الزويّ، نش: جامعة قازيونس – بنغازي، الطبعة الأولى: ١٩٩٤م.
٦١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح بن جني، تح: د علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شبلي، الطبعة الثانية.
٦٢- المحرر الوجيز لابن عطية، تح: الدكتور عبد السلام عبد الشافي محمد، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م.
٦٣- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.
٦٤- المحلى لابن شقير البغدادي، تح: الدكتور فائز فارس، نش: مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
٦٥- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تح علي حيدر، نش: مجمع اللغة العربية بدمشق.
٦٦- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي تح : الدكتور حسن بن محمود هنداوي ط: كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م
٦٧- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح : د. محمد كامل بركات ط: دار الفكر – دمشق، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .
٦٨- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تح: د شريف عبد الكريم النجّار، دار عمار للنشر والتوزيع.
٦٩- المستوفى في النحو لابن فرخان، تح: محمد بدوي المختون، نش: دار الثقافة العربية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٧٠- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، تح: مصطفى عبد القادر عطا، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.
٧١- المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تح: الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، نش: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٧٢- المذكر والمؤنث لأبي زكريا الفراء، تح: الدكتور رمضان عبد التواب، نش: دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثانية.
٧٣- المذكر والمؤنث للمبرد، تح: الدكتور رمضان عبد التوب، وصلاح الدين الهادي، نش: وزارة الأوقاف بالجمهورية العربية المتحدة ١٩٧٠م.
٧٤- المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني، تح: الدكتور حاتم صالح الضامن، نش: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ -١٩٩٧ م.
٧٥- المصباح في علم النحو لناصر الدين المطرزي، تح: الدكتور/ عبد الحميد السيد طليب، نش: مكتبة الشباب، الطبعة الأولى.
٧٦- المعجم الكبير للحافظ الطبراني، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، نش: مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.
٧٧- المعجم المفصل في النحو العربي للدكتورة عزيزة فوال بابتي ط: دار الكتب العلمية بيروت - ط١: ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ .
٧٨- المقتبس في توضيح ما التبس لفخر الدين الإسفندري - من أول باب المفعول فيه حتى نهاية باب (ومن أصناف اللاسم الخماسي) - تح: مطيع الله بن عواض السلمي - جامعة أم القرى - ١٤٢٤ هـ.
٧٩- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح: الدكتور كاظم بحر المرجان، نش: دار الرشيد للنشر الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ هـ.
٨٠- المقتضب للمبرد تح : محمد عبد الخالق عضيمة، نش: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .
٨١- المقرَّب ومثل المقرب لابن عصفور، تح : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - ط١: ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م .

٨٢- المقاصد النحوية لبدر الدين العيني، تح: أ.د علي محمد فاخر، وأ.د أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، نش: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ ٢٠١٠م.
٨٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية للشاطبي، تح: د عبد المجيد قطامش، نش: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى – مكة – الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م .
٨٤- المفصل في علم العربية للزمخشري، نش: مطبعة التقدم – مصر.
٨٥- المفضليات تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، نش: دار المعارف، الطبعة السادسة.
٨٦- المناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري تح: الدكتور مجدي حسان معروف، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٣٩ هـ ٢٠١٨م.
٨٧- المنهاج في شرح جمل الزجاجي لابن حمزة العلوي، تح: الدكتور هادي عبد الله ناجي، نش: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م.
٨٨- المنهل الصافي في شرح الوافي لبدر الدين الدماميني، تح: الدكتور/ فاخر جبر مطر، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ٢٠٠٨م.
٨٩- الموفور من شرح جمل ابن عصفور لأبي حيان، تح: مصطفى محمود أبو السُّعود، نش: درة الغواص لنشر مَكنونِ العلم ومَصُونِه، الطبعة الأولى ١٤٤١ هـ ٢٠٢٠م.
٩٠- النكت في تفسير الكتاب للشنتمري، تح: الأستاذ رشيد بلحبيب، نش: وزارة الأوقاف المغربية ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.
٩١- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان، تح: الدكتور عبد الحسين الفتيلي، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.
٩٢- النكت في القرآن لابن فضال المجاشعي، تح: إبرلااهيم الحاج علي، نش: مكتبة الرشد.
٩٣- النكت على الكافية والشافية لابن الحاجب، والألفية لابن مالك، وشذور الذهب ونزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام للإمام السيوطي، تح: الأستاذ الدكتور السيد عبد المقصود درويش، الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨م.

٩٤- شرح الجمل لابن عصفور، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
٩٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى: ١٣٨٤ هـ ١٩٦٥م.
٩٦- بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب للشيخ زكريا الأنصاري، تح: د. خلف عودة القيسي، ط: دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٩٧- تسهيل الفوائد لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، نش: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨م.
٩٨- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تح : أحمد عبد الغفور عطار، نش: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الثانية: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٩٩- ترشيح العلل في شرح الجمل، لصدر الأفاضل الخوارزمي، إعداد: عادل محسن سالم العميري، نش: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
١٠٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تح: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
١٠١- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تح: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، نشر: دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٠٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تح : أ.د علي محمد فاخر، وأ. د جابر محمد البرّاجة، وأ.د إبراهيم جمعة العجمي، وأ.د جابر السيد مبارك، وأ.د علي السنوسي محمد، وأ.د محمد الراغب نزّال، ط: دار السلام، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
١٠٣- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تقديم: عبد السلام هارون، ط: دار القومية العربية للطباعة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .

١٠٤- توجيه اللمع لابن الخباز، تح: أ.د فايز محمد دياب، نش: دار السلام، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢م.
١٠٥- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري، تح: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
١٠٦- جمهرة اللغة لابن دريد، تح: الدكتور رمزي منير البعلبكي، نش: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٧م.
١٠٧- حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك، تح: حمزة مصطفى أبو توهة، نش: دار السمان، الطبعة الأولى: ١٤٤١ هـ - ٢٠٢م.
١٠٨- حاشية الخضري على ابن عقيل، تحـ: تركي فرحان، نش: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الخامسة: ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.
١٠٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، نش: المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
١١٠- حاشية العصام على شرح الجامي ، نش: دار سعادات – مطبعة عثمانية – ١٣٠٩ هـ.
١١١- حاشية العلامة الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية في علم العربية، تح: الدكتور/ أحمد التجاني ثاني سعد الأزهري، نش: مكتبة المتنبي، الطبعة الأولى: ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢م.
١١٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تح: عبد السلام هارون، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤١٧ه – ١٩٩٧م.
١١٣- الخصائص لابن جني – تح: محمد علي النجار نش: دار الكتب المصرية – المكتبة العلمية.
١١٤- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة نش: دار الحديث – القاهرة.
١١٥- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح: الدكتور نعمان محمد أمين طه، نش: دار المعارف – مصر، الطبعة الثالثة.

١١٦- ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ عبداه مهنا، نش: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
١١٧- ديوان الحماسة، شرحه وعلق عليه أحمد حسن بسج، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨م.
١١٨- ديوان الخنساء بشرح ثعلب والشيباني، تح: الدكتور/ أنور أبو سويلم، نش: دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.
١١٩- ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي، تح: حسان فلاح أوغلي، نش: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
١٢٠- ديوان لبيد بن ربيعة (ص: ٢)، تح: dr.A.huber، نش: ملتقى أهل الأثر.
١٢١- سر صناعة الإعراب لابن جني، تح: الدكتور حسن هنداوي، نش: دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ١٩٩٣م.
١٢٢- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تح: الدكتور زهير غازي زاهد، نش: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
١٢٣- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، نش: دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٨م.
١٢٤- شرح ألفية ابن مالك للمرادي تح: أ.د فخر الدين قباوة، نش: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٤٠ – ٢٠١٩م.
١٢٥- شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ، تح: أحمد بن محمد بن أحمد بن محجوب ذيبان القرشي، جامعة أم القرى – ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
١٢٦- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تح: الدكتور علي موسى الشوملي، نش: مكتبة الخريجي – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٢٧- شرح الأنموذج لجمال الدين لأردبيلي ، عُنِي به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، نش: دار باب الأبواب – داغستان، ودار الضياء – الكويت، الطبعة الأولى ١٤٤١ هـ / ٢٠٢٠م.

١٢٨- شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي، تح: د محمود محمد الطناحي، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
١٢٩- شرح ابن عقيل على الألفية، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محيي الدين عبد الحميد، نش: دار التراث – القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م.
١٣٠- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، نش: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
١٣١- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تح: الدكتور عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٣٢- شرح التسهيل لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. بدوي المختون، نش: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م.
١٣٣- شرح التسهيل للمرادي، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، نش: مكتبة الإيمان – المنصورة، الطبعة الأولى: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
١٣٤- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تح: د سلوى محمد عمر عرب ١٤١٩هـ رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف ١٤٢٣هـ ١٤٢٤ / ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ م
١٣٥- شرح الحدود في النحو للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: الدكتورالمتولي رمضان أحمد الدميري، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.
١٣٦- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، تح: د سلوى محمد عمر عرب ١٤١٩ هـ رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف ١٤٢٣هـ ١٤٢٤/٢٠٠٢– ٢٠٠٣ م.
١٣٧- شرح الجمل لابن الفخار، تح: حماد بن محمد حامد الثمالي، نش: جامعة أم القرى، ١٤٠٩ – ١٤١٠ هـ.

١٣٨- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تح: د حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
١٣٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، ومعه منتهى الأرب بشرح شذور الذهب للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير - القاهرة.
١٤٠- شرح شواهد المغني للسيوطي، تصحيح: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي، نش: لجنة التراث العربي.
١٤١- شرح ديوان الحماسة لأبي علي المرزوقي، نش: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى:١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م.
١٤٢- شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري، ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الطلائع للنشر والتوزيع، والتصدير .
١٤٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، نش: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
١٤٤- شرح الكافية لابن النحوية، تح: حسن محمد عبد الرحمن أحمد - رسالة علمية لنيل درجة التخصص (الماجستير) في النحو - كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
١٤٥- شرح كتاب سيبويه للسيرافي تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأول: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.
١٤٦- شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرُّمّاني، تح: أ.د شريف عبد الكريم النجار، نش: دار عمار للنشر والتوزيع - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١م.
١٤٧- شرح اللمحة البدرية لابن هشام، تح: صالح سُهَيل حَمُّودة، ط: دار الفاروق بعمّان - الأردن.
١٤٨- شرح اللمع للثمانيني تح: أ.د فتحي علي حسانين، ط: دار الحرم للتراث - القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠١٠ م.

١٤٩- شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الزبيدي الحسيني الكوفي، قدم له وعلق عليه محمود بن محمد الموصلي، نش: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى: ١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م.
١٥٠- شرح المفصل لابن يعيش، نش: المطبعة المنيرية بمصر.
١٥١- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح: د. فاطمة الراجحي، نش: جامعة الكويت ١٩٩٣ م.
١٥٢- شرح المقدمة الكافية في الإعراب لابن الحاجب، تح: جمال عبد المعطي مخيمر أحمد، نش: مكتبة مصطفى نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م.
١٥٣- شرح المقدمة الجزولية للأبذي، تح: سعد حمدان محمد الغامدي، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، بإشراف أ. د/ محمد إبراهيم البنا، ١٤٠٥ – ١٤٠٦ هـ.
١٥٤- شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين تح د. تركي بن سهو نزال العتيبي ط: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.
١٥٥- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمصنفها جمال الدين ابن الحاجب، تح: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، نش: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
١٥٦- شرح ملحة الإعراب للحريري، تح: الدكتور أحمد محمد قاسم، نش: دار الكلم الطيب – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.
١٥٧- شرح المغني للشيخ محمد بن عبد الرحيم العمري الميلاني، تح: محمد جان، نش: دار الشفقة – إسطنبول، الطبعة الثانية: ٢٠١٥م.
١٥٨- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، تح: الدكتور موسى بنّاي العلوي العليلي، نش: مطبعة الآداب في النجف الأشرف: ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
١٥٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله السليلي، تح: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢ هـ.

١٦٠- شواذ القراءات للكرماني تح: الدكتور شمران العجلي، ط: مؤسسة البلاغ – بيروت.
١٦١- صحيح الإمام البخاري، نش: دار ابن كثير – دمشق – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٦٢- صحيح الإمام مسلم، نش: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٦ هـ.
١٦٣- ضرائر الشعر لابن عصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، نش: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٩٨٠م.
١٦٤- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي، تح: الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجّال، نش: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – دبي، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٦٥- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي، تح: الدكتور/ محمد أحمد الدالي، نش: مجمع اللغة العربية – دمشق.
١٦٦- لسان العرب لابن منظور الإفريقي المصري، ط: دار صادر – بيروت.
١٦٧- لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري، تح : سعيد الأفغاني، ط: مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
١٦٨- متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليها الدكتور عبداللطيف بن محمد الخطيب، توزيع: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع- الكويت، الطبعة الأولى.
١٦٩- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تح: ياسين محمد السواس، نش: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الثانية.
١٧٠- مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ط: مكتبة المتنبي - القاهرة .
١٧١- مرجع الضمير في آيات الأحكام وأثره في اختلاف الفقهاء من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة الأنعام – دراسة نحوية فقهية – لأحمد التجاني ثاني سعد الأزهري، نش: الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٤١ هـ ٢٠٢٠م.
١٧٢- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تح: الدكتور محمد فؤاد سزكين، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة.
١٧٣- معاني القرآن لأبي زكرياء الفراء، نش: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .

١٧٤- معاني القرآن للأخفش لأبي الحسن الأخفش، تح : الدكتورة هدى محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
١٧٥- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تح: د عبد الجليل عبده شلبي، نش: عالم الكتب، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
١٧٦- معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ط: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م .
١٧٧- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، نش: مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
١٧٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري – تح: الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة، نش: دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث – اسطنبول، الطبعة الثانية، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨م.
١٧٩- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني تح: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، نش: المكتبة الأزهرية للتراث.
١٨٠- موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري، تح: ثريا عبد السميع إسماعيل، نش: جامعة أم القرى – ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
١٨١- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للباحب العلامة محمد علي التهانوي، نش: مكتبة لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.
١٨٢- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد بن محمد المرابط الدلائي، تح: د مصطفى الصادق العربي
١٨٣- نتائج الفكر في النحو للسهيلي تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض- دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
١٨٤- نوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تح: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، نش: دار الشروق، الطبعة الأولى: ١٩٨١ هـ - ١٤٠١ م.
١٨٥- هداية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، نش: دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان.
١٨٦- همع الهوامع للسيوطي، تح: أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.

متحويات البحث

الموضوع	رقم الصفحة
	٢ – ٤
	٥ – ١٣
	١٤ – ٢٠
	٢١ – ٣٧
	٣٨ – ٤٣
	٤٤
	٤٥ – ٦٢
	٦٣

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٧١
٢-	Abstract	١٧٢
٣-	مقدمة	١٧٣
٤-	التمهيد (مصطلحات البحث)	١٧٧
٥-	المبحث الأول (تطابق المبتدأ والخبر في التراث النحوي)	١٨٨
٦-	المبحث الثاني (التطابق بين المبتدأ والخبر المفرد المشتق)	١٩٦
٧-	المبحث الثالث (التطابق بين المبتدأ والخبر المفرد الجامد)	٢١٨
٨-	الخاتمة	٢٢٥
٩-	أهم المصادر والمراجع	٢٢٦
١٠-	فهرس الموضوعات	٢٤٣